

جامعة باتنة 01 الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



الحماية القانونية للبيئة في ظل التشريع الجبائي

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص: قانون البيئة والتنمية المستدامة

إشراف الدكتورة:

فاتن صبري سيد الليثي

إعداد الطالبتين:

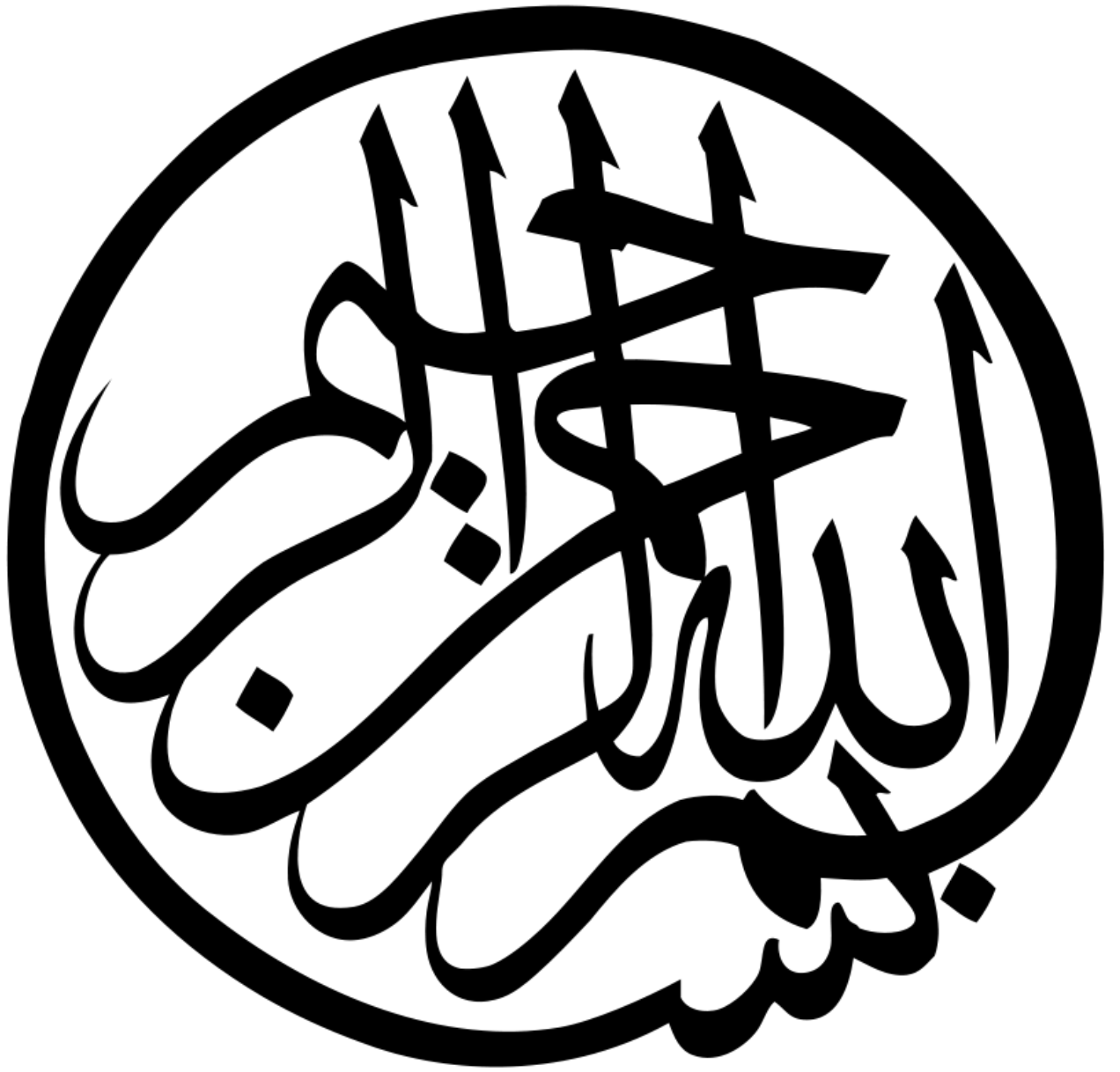
غضبان دنيا حنين

خزار وردة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د / حروش منيرة	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ - د / فاتن صبري سيد الليثي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
أ / حامدي فارس	أستاذ مساعد أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2024 / 2023



شُكْرُهُ وَعِرْفَانُهُ

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله" صدق رسول الله ﷺ

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا مُحَمَّد عبده و رسوله الداعي إلى
رضوانه

صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع نتقدم بجزيل
الشكر

إلى الوالدين العزيزين الذين أغانوني و شجعوني على الإستمرار في

مسيرة العلم و النجاح، و إكمال الدراسة الجامعية و البحث؛ كما نتوجه بالشكر الجزيل
إلى من شرفتنا بإشرافها على مذكرة بحثنا الأستاذة الدكتورة " فاتن صبري سيد الليثي "
إلى كل أساتذة قسم الحقوق؛ كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني
من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي و أن أعمل صالحا ترضاه
و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

إِهْدَاء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من وهبوني الحياة والأمل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علموني أن
أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر؛ براء، وإحسانا، ووفاء لهما والدي العزيز، ووالدي العزيزة

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين من كانوا عوناً لي في رحلة
بحثي: أختي نسرين وأخي حسام وزوجته

إلى أحب من خلق الله إلى قلبي، مدلل العائلة وبهجة البيت

ابن أخي عبد المتين

إلى رفيقة دربي و مستودع أسراري، من شجعتني على المضي قدماً نحو النجاح

توأم روحي صورية

إلى من كاتفتني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية وردة

وأخيراً إلى كل من ساعدني، وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة،

سائلة المولى أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

ثم إلى كل طالب علم سعى بعلمه، ليفيد الإسلام والمسلمين

بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، الحمد لله الذي اعاننا ووقفنا لتثمين ثمرة جهدنا . والذي اهديه:
الى من اوصى بهما الرحمان وبالوالدين احسانا الى الغاليين الذين لا توفي الكلمات وصفهما أُمي وابي اطال الله
في عمرهما وبارك في صحتهما
الى نبض قلبي وقرّة عيني وفرحتي في الدنيا حبيبي ابني مُحَمَّد ياسين حفظه الله ورعاه وجعله في درجات العلى
الى روح أخي الغالي ياسين رحمه الله وطيب ثراه
الى اخي العزيز عمار وزوجته وابنائهم
الى اخي العزيز فاتح وزوجته وابنائهم
الى صديقتي واختي وسندي في السراء والضراء لكحل مريم.
الى صديقتي الغالية المثابرة الى سندي في الدراسة اعراب سهيلة الى فرحة عمرها وزينة حياتها البطل سراج الدين و
الاميرة افنان هبة الله
حفظهم الله ورعاهم ووفقهم
رفيقتي الجميلة في درب المذكرة غضبان دنيا حنين وعائلتها
كما لا انسى من شجعني والذي كان له الفضل في تحفيزي في دراسة الماستر الاستاذ الكريم غباش شعلال
الى كل من شجعني وكان لي عوناً ولو بكلمة
الى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع راجية من الله تعالى أن يمننا بعونه وتوفيقه

قائمة المختصرات والرموز:

الولايات المتحدة الأمريكية الو. م. أ.

صفحة ص.

مقدمة

مقدمة:

إن الاهتمام بالمشاكل البيئية وعلاقة الانسان بها ، باعتبارها المحيط والوسط الذي يعيش فيه بات امرا نسبيا حديثا على الصعيدين الداخلي والخارجي نظرا لما تشهده هذه العلاقة من تدهور استغلال العنصر البشري للموارد والثروات التي تزخر بها.

ومن بين المشاكل البيئية التي تعاني منها البيئة التلوث، كأحد ابرز القضايا البيئية الملحة حيث اصبحت له ابعادا بيئية واقتصادية واجتماعية خطيرة بعد الثورة الصناعية في اوربا حيث أستعمله الانسان بصورة سلبية الحقت اضرارا خطيرة على البيئة بكل عناصرها وهذا ما استدعى الى دق ناقوس الخطر ومحاولة الدول في حماية البيئة بايجاد حلول قانونية صارمة للحد منه.

وكانت الجزائر من بين الدول التي اقرت تشريعات وقوانين خاصة بحماية البيئة من التلوث و مثال ذلك ذلك ماورد في القانون رقم 90/29 الصادر في 1990/12/01 الذي يتعلق بتهيئة الإقليم وتعزيز التنمية المستدامة، وكان النظام الجبائي من القوانين التي سنتها وفرضتها على الأفراد و المؤسسات للحد من الانشطة الملوثة للبيئة ويعتبر هذا الأخير الية قانونية ذو صورة مزدوجة فالاولى تعد ردعية بفرض ضرائب ورسوما تُعتبر الاداة الاساسية لإنشاء هذا النظام بحيث تهدف الى ردع الافراد الطبيعيين والمعنويين الملوثن للبيئة. اما الصورة الثانية فتعد صورة تحفيزية لتشجيع الأفراد و المؤسسات في التفكير في حلول تحمي البيئة.

أهمية الموضوع:

كما هو معروف فإن أهمية البحث تتوقف على أهمية الظاهرة التي تتم دراستها، وعلى قيمتها العلمية وما يمكن أن تحققه من إضافة علمية بناءً على نتائج يمكن الاستفادة منها وما يمكن أن تخرج به من حقائق يمكن الاستناد إليها لاحقا.

ان موضوع حماية البيئة لها من الأهمية البالغة التي تجعلنا نبحت عن الأطر القانونية الفعالة في الحد من التلوث من خلال دراسة أهمية النظام الجبائي البيئي ومعرفة مدى فعاليتها في جعل الأفراد و المؤسسات في التفكير في أهمية البيئة وخطر التلوث المحدق بها.

- مدى تأثير التلوث البيئي على صحة الإنسان وتسببه للعديد من الأمراض والمشاكل الصحية.
- يسهم الحفاظ على البيئة في استمرارية توفر الموارد الطبيعية المهمة مثل المياه النظيفة والهواء النقي والتربة الصالحة للزراعة.
- يمكن أن تعزز جهود حماية البيئة الابتكار والاستثمار في الطاقة المتجددة وتعزيز الوظائف والنمو الاقتصادي المستدام.
- تعمل القوانين والتشريعات البيئية وكذلك العقوبات و الإتاوات على تعزيز الالتزام بحماية البيئة وتشجيع المسؤولية الاجتماعية للفرد والمؤسسات.

أهداف الدراسة:

لكل دراسة علمية أهداف معينة يسعى من خلالها الباحث لتحقيقها، لذلك يمكن إيجاز أهداف

هذه الدراسة في النقاط التالية:

- من اهداف الموضوع تسليط الضوء على النظام الجبائي
- ابراز الإطار القانوني لهذا النظام
- والهدف من آلياته في حماية البيئة

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة دفعتنا للقيام بهذا البحث يمكن أن نجعلها ونلخصها في أسباب ذاتية وموضوعية

كالتالي:

1- الأسباب الذاتية:

الرغبة في دراسة هذا الموضوع الجديد الذي قد يستحوذ على اهتمام الباحثين في مجال القانون بهدف توفير فرص لتخفيف الغموض وتبسيط المصطلحات والتعقيدات المتعلقة به.

الميل الشخصي للموضوع المدروس بالإضافة لتكوينه في مجال تخصص الطالبين.

2- الأسباب الموضوعية:

يعتبر هذا الموضوع من أهم الموضوعات وهذا راجع لكونه يحمل في طياته العديد من الأبعاد الفنية الاقتصادية والمثيرة للاهتمام في مجال البحث القانوني.

معرفة مدى نجاعة القانون الجزائري لحماية البيئة

إشكالية الدراسة:

تشهد البيئة في العصر الحديث تحديات كبيرة ناجمة عن التطور الصناعي والتكنولوجي المتسارع، مما أدى إلى زيادة معدلات التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية. في هذا السياق، برزت أهمية التشريع الجبائي كأداة فعالة يمكن أن تسهم في حماية البيئة والحفاظ على استدامتها. للإجابة عن هذا السؤال، يجب النظر في كيفية تطبيق التشريعات الجبائية على الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها على السلوك البيئي للأفراد والشركات. يجب أن نفهم الدور التحفيزي للضرائب البيئية وكيفية استخدامها لتقليل الأثر البيئي السلبي، بالإضافة إلى فعالية الحوافز الضريبية في تشجيع الممارسات البيئية المستدامة. كما ينبغي تحليل مدى نجاح السياسات الضريبية في تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وذلك من خلال دراسة تطبيقات فعلية وتجارب دولية في هذا المجال.

وهذا ما سنتناوله في بحثنا هذا الموسوم بالحماية القانونية للبيئة في ظل التشريع الجبائي من خلال طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى وفر التشريع الجبائي الحماية القانونية للبيئة؟

ومنه يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي المكونات الأساسية التي يجب أن تتضمنها هيكله النظام الجبائي البيئي لضمان فعاليته وتحقيق أهداف الحفاظ على البيئة؟
2. كيف يؤثر مبدأ الملوث الدافع على سلوكيات الأفراد والمؤسسات في المجال البيئي؟
3. فيما تتمثل الية الردع الجبائي؟
4. كيف يمكن للتحفيز الجبائي حماية البيئة؟

منهج الدراسة:

ان دراسة موضوع الحماية القانونية للبيئة في ظل التشريع الجبائي تقتضي اتباعنا المنهج التحليلي القانوني ،حيث استخدمنا الاول في وصف وايضاح التعاريف المتعلقة بالبيئة والجباية البيئية. اما المنهج الثاني (التحليلي القانوني) فقد أُستعمل في مجال توظيف الجباية في التشريع الجزائري ومدى فعاليتها في حماية البيئة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: قرميط جيلالي الوظيفة التنموية لمبدأ الملوث الدافع ،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة ،جامعة ابن خلدون 2021/2022 وقد كان التساؤل الرئيسي فيها هو: ماهو دور مبدأ الملوث الدافع في التوفيق بين تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وحماية البيئة؟ومن النتائج المتوصل إليها

_1تدعيم موارد الجباية البيئية في الجزائر بضرائب ورسوم بيئية في مجالات جديدة كضرائب على الضوضاء التي تعتبر تكريس حقيقي لمبدأ الملوث الدافع

_2رصد الموارد المالية الجبائية البيئية لتحقيق حماية البيئة وليس للتركيز على موازنة الميزانية العامة للدولة

_3انشاء صناديق للتعويض واصلاح الاضرار البيئية مع حصر مجالات تدخله والتي تكون بيئية بحتة وفق اعتمادات مالية توازي صندوق حماية البيئة والساحل ولا تتداخل مع صلاحياته

الدراسة الثانية: طاهري الصديق، اثر النظام الضريبي للحد من التلوث البيئي في الجزائر ،اطروحة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016/2015. وكان التساؤل الرئيسي فيها هو: الى اي مدى يمكن الاعتماد على الضريبة البيئية كأداة لتحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية ؟

ومن النتائج المتوصل إليها:

1- التوفيق بين الطابع التحفيزي للضرائب البيئية و التطبيق الصارم للنصوص المتعلقة بها ،وتسليم دافع الضريبة بأهمية حماية البيئة ،يشكل التوليفة المثلى لتمكين الضريبة البيئية من تحقيق التوازن الكافي بين مطلب حماية البيئة وخيار التنمية الاقتصادية

2- لم يستطع النظام الجبائي البيئي الخروج من مفهوم الضريبة التقليدي الذي يعني اقتطاعات اجبارية لا تلقى القبول العام في غالبيتها، بحيث كان من المفروض سياغة النظام الجبائي البيئي وفق مقاربة اجتماعية بإشراك المواطن والمسير والمنتج بقضايا البيئة وتحسين سلوك كل في مجاله

الصعوبات:

من بين الصعوبات التي اعترضتنا

- قلة المراجع في الجباية البيئية لاسيما الكتب التي تجاهلت هذا الموضوع بالرغم من اهميته
- تكرار المعلومات المتحصل عليها بكثرة والافتقار الى الجديد
- ضيق الوقت

تقسيم الدراسة:

وبناء على ما تم جمعه من مادة علمية وعلى اجتهادات خاصة بالباحث رأينا تجسيد موضوع بحثنا من خلال فصلين، تناولنا في الفصل الاول بعنوان النظام القانوني للجباية البيئية ،مقسم الى ثلاثة مباحث، و الفصل الثاني بعنوان دور الجباية البيئية في تعزيز الحماية البيئية ،مقسم هو الآخر الى ثلاثة مباحث وكل ذلك في تسلسل مدروس وفق المناهج العلمية الموضحة سابقا .

الفصل الأول

تمهيد

إن النظام الجبائي البيئي هو من السياسات التشريعية التي لجأت إليها الدول من بينها الجزائر لمحاربة التلوث وحماية البيئة، حيث يلعب هذا النظام دورا فعلا في تحقيق أهداف الحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها، وكذا الحد من ظاهرة التلوث التي أصبحت مشكلا يهدد البيئة بكل عناصرها.

والنظام الجبائي البيئي هو من الآليات الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر لحماية البيئة رغم حداتها، وهو ما يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي وكذا السياسي للمجتمع، ويتكون من أدوات تشكل هيكلًا منظمًا وفق نصوص وتشريعات تعمل على تنفيذ أهداف السياسة البيئية.

أين سنتطرق في هذا الفصل إلى النظام القانوني للنظام الجبائي البيئي والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث:

في المبحث الأول خصصناه للإطار المفاهيمي للجباية البيئية أما في المبحث الثاني سوف نتناول الهيكل الذي يتكون منه النظام الجبائي البيئي وفي المبحث الأخير (الثالث) نعرف الأساس القانوني الذي فرض من خلاله الحماية البيئية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الجبائي البيئي

تعتبر الجباية البيئية من الأدوات الاقتصادية التي أقرتها التشريعات لحماية البيئة، خاصة بعد تفاقم ظاهرة التلوث.

حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالجباية البيئية، أين سنورد أهم التعاريف التي صيغت في هذا الموضوع، كما سنتناول أهم الخصائص التي ميزت الجباية البيئية ثم أنواع الجباية البيئية، وفي الأخير أهم أهداف الجباية البيئية في حماية البيئة.

المطلب الأول: مفهوم الجباية البيئية

تعدد مصطلح الجباية البيئية فيسميها البعض بالجباية الخضراء كما يطلق عليها البعض الآخر الجباية الإيكولوجية، حيث ظهر أول مرة مفهوم الجباية البيئية عام 1920 من خلال الكتاب الذي ألفه العالم الاقتصادي البريطاني آرثر سيسيل بيجو، ليطم العمل بنظام الجباية البيئية أول مرة في الو.م.أ عام 1967، حيث يرمي النظام إلى إعفاء كلي أو جزئي للضرائب البيئية، إذا اتخذت المؤسسات الاقتصادية الملوثة التدابير التي تحد من التلوث.

الفرع الأول: تعريف الجباية البيئية

هناك العديد من التعاريف للجباية البيئية، والتي ينصب فحواها على موضوع التعويض عن التلوث البيئي.

1. عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بأنها الضرائب والرسوم والإتاوات التي تتكون إيراداتها من مادة ملوثة، أو تقدم خدمة أو منتج ينتج عنها تدمير للبيئة.¹
2. وقد عرفها فارس مسدور <<الجباية البيئية تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثن، بالإضافة إلى أن الجباية البيئية قد تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة>>².
3. وقد عرفت أيضا الجباية البيئية بأنها الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من الدولة، وتعتبر إيرادات بيئية خاصة، منتجات طاقوية، سيارات، نفايات، انبعاثات.....الخ³

¹سمية سبع، محاولة اختبار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، فرع مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2014-2015، ص.72.

²فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، المجلد 7، العدد 7، سنة 2010، ص.348.

³سمية سبع، المرجع السابق، ص 72.

4. أما المعهد الفرنسي للبيئة فقد عرفها على أنها الاقتطاعات المباشرة وغير المباشرة التي تخلف آثار سلبية على البيئة وتتمثل في الضرائب والرسوم التي تستعمل في إصلاح الأضرار الناجمة عن الملوثين¹.

5. وتعد الجباية البيئية إحدى السياسات الوطنية والخارجية التي تم طرحها مؤخراً والتي تهدف إلى تحديد الرسوم والضرائب للملوثين².

6. نلاحظ من التعاريف السابقة أن الجباية البيئية تفرض من قبل الدولة على كل المتسببين في التلوث البيئي، سواء أكان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، وذلك عن طريق الضرائب والرسوم أو الإتاوة، وقد تكون الجباية البيئية، إما بفرض اقتطاعات، أو على شكل تحفيزات أو إعفاء من الضريبة

الفرع الثاني: خصائص الجباية البيئية

أهم الخصائص التي تتميز بها الجباية البيئية هي:

جباية موجهة: في الأصل العام الإيرادات تتوجه نحو الخزينة العامة ولكن هناك استثناء يرد في الجباية البيئية المفروضة في حالة إلحاق ضرر بالبيئة فهنا لا بد من إعادة استغلالها في ترميم الضرر الواقع على البيئة، مما جعل قيوداً أثناء ممارسة السلطة التشريعية في توزيع المداخل بما أن كل هيئة تحافظ على الموارد أثناء القيام بأعمالها. لكن التطورات الحاصلة في مجال البيئة جعلت وضع بعض استثناءات على مبدأ حياد الضريبة والتي كانت تستعمل لغرض تغطية النفقات العامة، حيث أن الضريبة البيئية إيراداتها تستعمل لأغراض بيئية فقط³.

إن مبدأ الجباية العادية يفرض بعدم تخصيص الإيرادات العامة، ولكن خروجاً عن هذا المبدأ في الجباية البيئية التي تهدف إيراداتها لتعويض الأضرار البيئية أن تكون رابطة بين المبلغ المحصل وغرض استخدامه⁴.

من جانب آخر فإن الضريبة تقوم على عدم مركزية الجهات المعنية بتحصيل الضرائب وتوزيعها سواء في مجال الهيئات المحلية أو إنشاء أجهزة خاصة بحماية البيئة⁵.

7. خروج الجباية البيئية عن مبدأ المساواة أمام الضرائب: هذا المبدأ يأخذ عدة صور منها المساواة أمام الأعباء العامة والضرائب المنصوص عليها في المادة 6 و13 من إعلان حقوق الإنسان

¹ قرميط جيلالي، الوظيفة التنموية لمبدأ الملوث الدافع - أطروحة الدكتوراه، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة - قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، سنة 2021-2022، ص.154.

² مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا، سنة 2024، ص.355.

³ قرميط جيلالي، المرجع السابق، ص.159.

⁴ قرميط جيلالي، المرجع نفسه، ص.160.

⁵ قرميط جيلالي، المرجع نفسه، ص.160.

سنة 1948، حيث اعتمدت معظم الدول في دساتيرها أنه لا يجوز منع التشريع من اعتماد حلول متفاوتة لتحقيق المنفعة العامة، خاصة حماية البيئة، على أن يكون التفاوت مبنيا على قواعد قانونية موضوعية¹ وفي الدستور الجزائري تطرق إلى مبدأ المساواة أمام الضريبة في المادة 82 منه «.. كل المكلفين بالضريبة متساوون أمام الضريبة».

وجد أن نص المادة صريح بمساواة الملوّثين بدفع الضريبة على حسب الضرر الواقع على البيئة².
8. **جباية تعويضية:** من أهم خصائص الجباية البيئية أنها تعد أداة تعويضية عن الأضرار التي يسببها أصحاب النشاطات التي تتسبب في تلويث البيئة، فهي تعني تحمل المسؤولية عن الأضرار البيئية وكذا التكاليف الناجمة عنها وهي طريقة للتخلص من الأضرار البيئية خارج مجال الأسس التقليدية للمسؤولية المدنية، وذلك باتخاذ إجراءات لإصلاح البيئة المتضررة وتعويض المتضررين دون اللجوء إلى رفع دعوى قضائية، حيث يمكن تحصيلها عن طريق الرسوم والضرائب، ولكن رغم اعتبارها وسيلة تحفيزية لتشجيع المنشآت على التقليل من الانبعاثات الضارة بالبيئة والحد من التلوث تبقى رهنا لاستجابة أصحاب المنشآت الملوثة لبرامج الحفاظ على البيئة³.

9. **متدخلة:** إن التدخل الضريبي فيما يتعلق بالبيئة واضحة وهي أساسية لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو البيئة، وهذا التدخل له صور وهي:

- تدخل زيادة الضريبة أو إنقاصها على المواد الملوثة التي تعمل على تشجيع الشركات إلى استخدام بدائل أكثر صديقة للبيئة وتقنيات تنتج أقل كميات من الانبعاثات الضارة.
- تفضيل بعض المكلفين، يمكن استخدام هذا التدخل عند منح حوافز ضريبية، للأنشطة البيئية الإيجابية، ويمكن توجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تساهم في الحفاظ على البيئة مما يعزز التنمية المستدامة.

- تحفيز الحد من النفايات، بفرض ضرائب على تخزين النفايات الخطرة، يمكن تشجيع الشركات على تحديد طرق أكثر استدامة للتخلص من النفايات وتقليل كمياتها مما يساهم في الحفاظ على البيئة⁴.

المطلب الثاني: أنواع واهداف الجباية البيئية

قبل استعراض أنواع الجباية البيئية، يجدر التأكيد على أن حماية البيئة والتصدي للتحديات البيئية أصبحت ضرورة ملحة في عصرنا الحالي بحيث تعتبر الجباية البيئية أحد الأدوات الفعالة التي تستخدم

¹ صافية زيد المال ، معوقات التعويض عن الأضرار البيئية وفقا لأحكام المسؤولية المدنية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلة 16، العدد 04، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، سنة 2021، ص.540.

² المادة 82 من دستور الجمهورية الجزائرية الشعبية رقم 82 سنة 2020.

³ قرميط جيلاليمرجع السابق، ص162.

⁴ حياة لمليكشي ،المرجع السابق ص 415.

لتحفيز الأفراد والشركات على تبني سلوكيات وأنماط استهلاك مستدامة وصديقة للبيئة. لذا، سنتناول فيما بعد بعض أنواع الجباية البيئية (الفرع الأول) وأهداف الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة (الفرع الثاني)

الفرع الأول: أنواع الجباية البيئية

وسنتناول فيما يلي استعراضاً لبعض أنواع الجباية البيئية ودورها في تعزيز السلوكيات البيئية المستدامة والمحافظة على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.

أولاً: الضريبة على المنتجات: هي غرامة مفروضة من قبل الحكومة على المنتجات التي تسبب في التلوث سواء كان من إنتاجها أو استهلاكها أو التخلص من بقاياها ومثال ذلك: مواد التغليف، الأكياس البلاستيكية، الأسمدة، هدف هذه "الضريبة" خفض من مستوى التلوث إلى مستويات مقبولة صحياً واجتماعياً وتوفير تمويل للأنظمة المختصة بجمع ومعالجة المخلفات لضمان عدم تسببها في أضرار بيئية أو صحية¹

ثانياً: ضريبة الكربون: وهي ضريبة تفرض للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الذي يعتبر أحد أهم الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتثير هذه الضريبة جدلاً واسعاً. ونتيجة لارتفاع درجة الحرارة للأرض وزيادة الغاوات في الجو بسبب استهلاك الفحم، الغاز، النفط، تجبر الدول المستهلكة للوقود على فرض ما يعرف بضريبة الكربون لتقليل استخدام هذه المصادر واستبدالها بمصادر طاقة جديدة ونظيفة وأقل تأثيراً على البيئة.²

ثالثاً: ضرائب الانبعاثات: وهي نوع من الضرائب المفروضة من قبل السلطات المعنية على الانبعاثات والمخلفات التي من شأنها إلحاق أضراراً بالبيئة والتي تنتج عن أنشطة الإنتاج للوحدات الاقتصادية وبالتالي تعبر هذه الضرائب عن قيمة الآثار السلبية الخارجية المترتبة عن تشغيل المشاريع التي تلوث البيئة.

ويتبع وفقاً لهذه الضريبة اضطرار المنتج إلى تحمل تكلفة إضافية تتضمن نفقات التخلص من النفايات أو معالجتها، مما يشجع المنتج على التغلب على مستويات النفايات المترتبة عن الإنتاج لتجنب تحمل تلك النفقات.³

رابعاً: الضرائب على استغلال الموارد الطبيعية: يعتبر التنظيم العقلاني للموارد الطبيعية عنصراً فعالاً للنمو الاقتصادي المستدام الذي من شأنه التقليل من التلوث، لذا يجب تعديل الضرائب يستطاع تعديل

¹ مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص: 346، 347.

² أسماء حبشي، نعيمة زعرور، الجباية البيئية وسيلة لردع التلوث والحفاظ على البيئة، مجلة التكامل، العدد 6، أوت

2019، ص 35

³ مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص.348.

الضرائب على الاستخدام التجاري لهاته الموارد لتحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية المرجوة، بمعنى تطبيق ضرائب عالية وضخمة على الأساليب الانتهازية للموارد الطبيعية الأكثر تلويثا، وهذا ابتغاء لإغراء الشركات المستغلة لاعتماد أساليب استغلال أو إنتاج أقل تلويثا¹.

خامسا: ضرائب النقل: والذي بدوره يشمل كلا من ضريبة محركات السيارات والضريبة على بيع هذه المحركات.

❖ **الضريبة على محركات السيارات:** تطبق هذه الضريبة على صاحب السيارة، بغية إرغام هذا الأخير بتحمل جانبا من مصاريف ترميم الطرقات، وتعد ضريبة محركات السيارات بمثابة مقدار نقدي يسد من أجل حق الاستفادة واستعمال الطرق العمومية إذن فهي ثابتة تفرض لمدة زمنية محدودة، مقدارها يستند على نوعية الوقود، صنف السيارة، وعدد دوليها.

❖ **ضريبة بيع محركات السيارات:** تطبق هذه الأخيرة على السيارات المستوردة وتصنيفها لغرض مفاده تحقيق تعادل بين النمو السريع لقيادة السيارات وبين الاقتصاد. مقدارها يختلف عن مقدار الضريبة الأولى حيث يستند إلى فترة استخدام السيارة، أو ثمنها، أو النسبة في المئة من ثمن البيع²

1. **نظام السداد والاسترداد:** وهو نظام مفاده إقرار رسوم مالية على من تسبب بالتلوث لتغطية الخسائر الناجمة عنه، مع قابلية إرجاع تلك الرسوم لصاحبها اذا تمكن من القيام بإجراءات من شأنها إزالة التلوث، أو قيامه بتحويل المواد الملوثة إذن يشجع هذا النظام على إزالة الملوثات من قبل المتسببين فيها بأسلوب قانوني.

2. **التصاريح المتداولة للتلوث:** تقوم هذه الأخيرة على فكرة تحديد معيارية مستوى التلوث وكذا تحديد ما تسبب به الملوثون من حجم الانبعاثات، وهذا عن طريق إقامة أسواق متعلقة بحقوق التلوث، تتمحور الفكرة الأساسية من هاته الأسواق على ضمان التزام الملوثون للمستوى المقنن الذي حددته السلطات، وهذا بموجب إصدار رخص التلوث القابلة للتداول³

الفرع الثاني: أهداف الجباية البيئية

وبناء على هذا السياق، سنستعرض فيما بعد أهداف الجباية البيئية وكيفية تحقيقها في تعزيز الحفاظ على البيئة

¹ محمد مسعودي، الجباية البيئية في الجزائر، الواقع والأفاق، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 29، ص ص: 107، 108.

² آلاء حسين رشيد الجمل، مقترح لتطبيق الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي في فلسطين، أطروحة لنيل شهادة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2020، ص.30.

³ مصباح حراق، نحو نظام جبائي بيئي جزائري فعال بالاعتماد على التطبيقات الدولية للجباية البيئية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، مجلد 10، عدد 01، مكرر جانفي 2020، ص.75.

- تغير نمط الحياة: المتمثل في إرغام مسببي التلوث على تحمل تكاليف أنشطتهم المؤثرة على البيئة، ومثال ذلك رمي النفايات الخاصة بالمصانع في الأنهار المجاورة للمنطقة، وكذا الدخان الصادر من المناطق الصناعية القريبة من المناطق السكنية.
- إذ يعتبر مالكو هذه المصانع أن تسديد هذه الغرامات هو خيار أقل تكلفة لهم مقارنة بالآليات الممكن اتباعها للتخلص من هذا النوع من الدخان أو النفايات أو التقليل منها كإجراء النفايات في المناطق المخصصة لها، وكذا عمليات التنظيف والإجراءات الطبية.¹
- الإتيان بأضخم عدد ممكن من الوحدات السكنية بغية التقليل من أزمة السكن سواء كان ذلك من خلال الإعفاء من الضرائب على دخل الإيجار أو توفير تخفيضات في الضرائب.²
- إصلاح نقائص من السوق إذ أصبحت الإجراءات القانونية غير كافية بمفردها لمنع المخالفين وكذا عجز ونقص الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة.
- تضمن الجباية البيئية بيئة سليمة لجميع أفراد المجتمع والعالم، وهذا ما فرضته مختلف أو جل القوانين والاتفاقيات والشرائع.³
- الخفض من فجوة الاختلاف بين الدخل والثروة العالية وهذا من خلال لجوء الدولة إلى مغالاة الضرائب على أصحاب الدخل والثروة العالية، بعدها تقوم الدولة بإعادة تقسيم حصيلتها على أصحاب الدخل المنخفض من خلال نظام تصاعدي للضرائب.⁴
- تعزيز التطور التكنولوجي والتغييرات الهيكلية في أساليب الإنتاج وتعزيز الامتثال للتشريعات المتعلقة بحماية البيئة.⁵
- التقادي من مجمل صور التلوث والأذية اللاحقة بالبيئة، وهذا من خلال المحافظة على عناصرها والعمل على تعديل البيئات المتضررة.⁶

¹بحرية بلخيري، أحمد بن حني، دور الجباية البيئية في مكافحة التلوث، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص ق.أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قاصدي مرياح، ورقلة، 2021-2022، ص 13.

²نور الدين حامد، أثر إصلاح النظام الضريبي، دار زهران للنشر والتوزيع، 2016، ص 18.

³مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 347.

⁴نور الدين حامد، المرجع السابق، ص 18.

⁵ أسماء حبشي، نعيمة زعرور، الجباية البيئية وسيلة لردع التلوث والحفاظ على البيئة، مجلة التكامل، العدد 6، أوت 2019، ص 32.

⁶سواء عماري، الجباية البيئية آلية لضمان حماية البيئة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 4، جوان 2018، ص 248.

المبحث الثاني: هيكل النظام الجبائي البيئي

يعتمد النظام الجبائي البيئي على أدوات اقتصادية أساسية: الضرائب، الرسوم، الإتاوات التي تهدف إلى الحد من التلوث وحماية البيئة حيث تلعب كل أداة دورا هاما في المساهمة لجعل الأشخاص سواء طبيعيين أو معنويين في التقليل من التلوث والمحافظة على البيئة ومواردها.

حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى هيكل النظام الجبائي البيئي في مطلبين، أين سنتناول في المطلب الأول الضريبة البيئية أما في المطلب الثاني الرسوم البيئية وأهميتها في حماية البيئة،

المطلب الأول: الضريبة البيئية

تعتبر الضريبة البيئية هيكلًا من هيكل النظام الجبائي البيئي الذي أقره المشرع الجزائري بعدة نصوص قانونية وتعتبر كأداة مساعدة في حماية البيئة، بداية نعرف الضريبة البيئية ثم تحديد وعائها وسعرها في الفرع الثاني والثالث على التوالي.

الفرع الأول: تعريف الضريبة: تعددت تعريف الضريبة البيئية والتي نذكر منها:

- الضريبة هي تلك المفروضة على الملوثين الذين يسببون أضرار بيئية من خلال أنشطتهم الاقتصادية، وهذه الضرائب تحدد نسبتها بناء على تقدير مدى خطورة الانبعاثات المدمرة للبيئة التي تصدر عن تلك الأنشطة¹
- وعرفت الضريبة البيئية أيضا على أنها: «إلزام الممول جبرا وبصفة نهائية ودون مقابل بدفع مبلغ نقدي محدد لخزينة الدولة بقصد حماية البيئة والحد من التلوث»²
- كما عرفت على أنها اقتطاع إجباري بدون مقابل لصالح الخزينة العامة، حيث يكون وعائها مرتبط بالبيئة³.
- وتم تعريفها على أنها خصم إلزامي يتكبده المكلف ويدفعه بلا مقابل عن طريق الدولة لتحقيق أهداف عامة⁴.

يمكن أن نستنتج من التعاريف السابقة بأن الضريبة البيئية هي:

- مبالغ مالية إجبارية تفرض على الملوثين من قبل السلطة العامة

¹فارس مسدور، المرجع السابق، ص.349.

²مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص.364.

³طاهري الصديق، أثر النظام الضريبي للحد من التلوث البيئي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2015-2016، ص.101.

⁴محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، ط الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2007، ص.55.

- عائدات الضرائب البيئية تدعم الخزينة العمومية.
- يشترط في الضريبة البيئية أن يكون وعاءها مرتبط بالبيئة

الفرع الثاني: وعاء الضريبة البيئية

يقصد بوعاء الضريبة العنصر الذي يلزم عليه الضريبة¹، سواء كانت شركات أشخاص أو منتج محدد.

وهو العمل المادي والاقتصادي الذي تفرض عليه الضريبة سواء أثرت عليه بشكل مباشر أو غير مباشر².

وللوعاء الضريبي عناصر وهي:

- **أولاً: اختيار وعاء الضريبة:** أي اختيار العنصر الذي تلزم عليه الضريبة، حيث أنه في مجال الضريبة التلوث فإن الضريبة لا بد أن تكون هناك علاقة جلية بين حادثة التلوث والتأثير المادي³ فالوعاء الضريبي يتحدد بوحدات مادية لا بقيمة نقدية، مثل كمية المخلفات التي تصرف في مسطحات المياه، أو مثلاً: حجم الضوضاء التي تصدرها المركبات⁴.

من جهة أخرى قد تكون هناك صعوبة في تحديد العنصر الخاضع للضريبة إلا أنه يمكن تدارك هذا المشكل بالتعاون مع الجهات المختصة في التعامل مع المواد الأولية، والتي تستطيع العمل بتحاليل للمنتجات النهائية، ويتضمن المواد التي قد يشملها وعاء الضريبة على التلوث الحالات التالية:

- **الانبعاثات:** حيث يشمل وعاء الضريبة في هذه الحالة مثل الانبعاثات التي تلوث الهواء.... الخ
- **مدخلات الإنتاج** التي يؤدي استعمالها إلى حدوث التلوث، وهي تفرض على المركبات التي تعتبر مصدر تلوث عند استعمالها في مرحلة الإنتاج.
- **المنتجات النهائية** التي يترتب عنها تلوث بيئي⁵.

¹ محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، د. ط، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، ص.66.

² سمية سبع، المرجع السابق، ص.79.

³ يوسف كافي، المرجع السابق، ص.364.

⁴ طاهري الصديق، المرجع السابق، ص.113.

⁵ السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، سنة 2019-2020، ص: 113، 114.

• **ثانياً: تحديد وعاء الضريبة البيئية:** يقصد به تخصيص الجزء الذي تفرض عليه الضريبة وهو الجزء الذي يتجاوز المستوى المسموح به اجتماعياً وذلك عندما تتساوى التكلفة الحدية بتخفيض الضرر مع التكلفة الحدية للضرر¹.

• **ثالثاً: تقدير وعاء الضريبة البيئية:** النظم الضريبية البيئية تستخدم لتقييم الأصول والموارد البيئية لتحديد الوعاء الضريبي، وتعتمد على تحويل الملوثات إلى معادلات وجداول تقديرية تعكس أهمية المخاطر البيئية، وتحدد الضريبة المطلوبة لكل وحدة معينة من هذه الملوثات².

الفرع الثالث: تحديد سعر الضريبة

هي القيمة التي يتم اتخاذها كأساس لتقدير الضريبة فيما يتعلق بالسلع والخدمات الخاصة³ هذه في حالة الضريبة العادية، أما الضريبة البيئية فيقصد بتحديد سعر الضريبة.

يتعين على الممول دفع مبلغ محدد مقابل كل وحدة منتجة أو مستهلكة من موضوع الضريبة أو وحدة الضريبة تحدد كمية الضريبة المرتبطة بقيمة المنتج أو موقعه⁴.

ويحدد سعر الضريبة من خلال:

- **السعر الثابت:** يبقى السعر في هذه الحالة مستقراً على كامل العنصر الخاضع للضريبة ويعلق عليها بالضريبة النسبية لأنها تبقى ثابتة حتى لو تغير الوعاء الضريبي أي مهما كانت كمية أو تكلفة المادة الخاضعة للضريبة ومعدلها لا يتغير بتغير تكلفة هذا العنصر⁵.

- **السعر التصاعدي:** وفقاً لمبدأ العدالة فإن سعر الضريبة يتصاعد مع زيادة وعائها، وهذا ما قد يدفع بالملوثين إلى أن يتجنبوا أسعار الضريبة المرتفعة مما يؤدي إلى تخفيض وحدات التلوث البيئي، وذلك عن طريق التحفيز⁶

المطلب الثاني: الرسوم

ولغرض فرض الالتزامات المتمثلة في تحميل أصحاب الممارسات الملوثة مسؤولية الأضرار البيئية بفعل التلوث، وإشراكهم في تغطية النفقات اللازمة التي من شأنها حماية البيئة، انطلقت الجزائر في فرض جملة من الرسوم كأداة عملية ومالية وتم ذلك مطلع التسعينات، لهذه الرسوم غرضين الأول وقائي والثاني ردعي. أما الأول فهدفه تحفيز المتسببين في التلوث على الانصياع لقواعد التخفيف من التلوث

¹ السعيد زنات، المرجع السابق، ص.114.

² طاهري الصديق، المرجع السابق، ص.113.

³ يونس أحمد البطريق، النظم البيئية، د. ط، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، سنة 2003، ص.401.

⁴ سمية سبع، المرجع السابق، ص.82.

⁵ السعيد زنات، المرجع السابق، ص.92.

⁶ ربيعة بن عبيد، احمد فنيديس، الرسوم البيئية آلية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 9، العدد 01، السنة 2022، ص.474.

عند تنفيذ القيمة الأساسية للرسم، أما الثاني فيتم تنفيذ المعامل المكرر وهذا إذا تم فشل النظام وعدم الانصياع.¹

الفرع الأول: تعريف الرسم

يتميز هذا الأخير عن الضريبة كونه اقتطاع مالي إجباري يقابله استعمال منشأة عمومية أو مرفق عمومي، ولا يتناسبان مع بعضهما.²

ويعرف الرسم بأنه: قيمة مالية تدفع من قبل الفرد إلى الدولة جبرا، نظير مصلحة خاصة ينالها من طرف إحدى الجهات العمومية، حيث تتصل هذه المصلحة الخاصة بالعمومية التي تفيد كل أفراد المجتمع.

ويعرف أيضا بأنه: مجموع نقدي يمنحه الفرد بدلا مما يمنح له من خدمات من طرف الهيئات الحكومية، ويصنف كضريبة.

فالرسم إذن هو مقدار نقدي إجباري، يقدم إلى الإدارة العامة نتيجة خدمة مقدمة له ويستفاد منها لوحده، مع عدم توازن الخدمة بقيمة الرسم³

الفرع الثاني: أهداف الرسوم البيئية

تهدف الرسوم البيئية إلى:

- إيجاد موارد مالية مبتكرة في مجال مجابهة التلوث، وتعزيز الإمكانيات المالية للحكومة
- المشاركة في التطهير البيئي، حيث هذا النوع من الضرائب يدفع المتسبب إلى الإنقاص من حجم التلوث، وذلك لأنها تؤثر على الفور بوضعه المادي.
- تقييد الممارسات الضارة بالبيئة نظرا لتبعاتها الباهظة.
- التحريض على منع وعدم تكديس المخلفات ذات طبيعة صناعية الضارة.
- تعزيز التدابير القانونية المتعلقة بالمحافظة على النظام البيئي حيث لم تعد قادرة على ترهيب المنتهكين بمفردها.⁴

الفرع الثالث: أهمية الرسوم البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

¹ كمال معيفي، الضبط الإداري وحماية البيئة دراسة تحليلية على ضوء التشريع الجزائري، د ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص. 153.

² ربيعة بن عبيد، أحمد فنيديس، المرجع السابق، ص ص: 471، 472.

³ عصام صياف، نادية خلفه، أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية تخصص إدارة محلية،، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، الجزائر، 2017-2018، ص 58.

⁴ كمال معيفي، المرجع السابق، ص. 159.

تحظى الرسوم البيئية بأهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة، وسنجد هذه الأهمية على النحو التالي:

- تعتبر الرسوم البيئية أحد أهم الأساليب التي تضمن تطبيق مبدأ الملوث الدافع حيث أنها تحمل الملوث عبء كامل التكاليف بخصوص إلزامية تحده الهيئات العمومية لتستفيد به في إعادة تجديد للبيئة المتضررة.
- تعمل كذلك إيرادات الرسوم البيئية على مكافأة المنكوبين والمتأثرين بالتلوث أو استعمال ذلك في الدراسات العلمية بغض النظر سواء كانت إيرادات هذه الرسوم متجهة إلى صندوق البيئة أو الخزينة العمومية أو خزينة البلديات. كل هذا ضمن تحديد عائدات ضريبة التلوث.
- تعزز الرسوم أحقية الفرد المشروعة في بيئة سليمة ظاهرة من كل صور التلوث.
- كلما تصاعدت قيمة الرسوم البيئية، كلما أدى ذلك إلى تزايد نفقات إنتاج الملوثات الصناعية، مما يسفر على انخفاض العرض. وتساعد في أثمانها¹.

الفرع الرابع: شروط فرض الضرائب والرسوم البيئية

يشترط في فرض الرسوم البيئية:

- يتعين توفر اتفاق اجتماعي
- اقتضاء تدخل الحكومة بطريقة فورية في صون البيئة
- الإنصاف والمساواة في القضايا المتعلقة بالبيئة
- زيادة الوعي البيئي بحتمية الحد من التلوث والمحافظة على البيئة من خلال سياسات إعلامية مقنعة
- دور المجتمع المدني من خلال الجمعيات والهيئات الفعالة التي تتور وتوجه أفراد المجتمع والموظفون الاقتصاديون بتهديدات التلوث البيئي.
- إلزامية وجود حلول تقنية وأدوات تقييم مستوى التلوث².

إلى جانب العنصرين السالفي الذكر هناك عنصر ثالث (يمكن إضافته لهيكل النظام الجبائي البيئي) ألا وهو الإتاوات ويمكن تعريفه كالاتي:

¹ ربيعة بن عبيد، أحمد فنيدس ، المرجع السابق، ص ص: 481، 482.

² فارس مسدور، المرجع السابق، ص. 349.

تعتبر الإتاوة من الأدوات أو من بين هياكل النظام الجبائي البيئي من رغم أن موضوعها محدد ومختصر في مجال حماية البيئة. حيث تعرف الإتاوة على أنها خصم مالي تفرضه الحكومة على الأشخاص الذين يستفيدون من بعض النشاطات والمشروعات العامة¹.

وهي أيضا اقتطاع مالي يفرض جبرا على الأشخاص العموميون من دون الدولة والجماعات الإقليمية².

المبحث الثالث: أساس فرض الجباية البيئية

نتيجة للانتهاكات التي تعترض النظام البيولوجي، وكذا الأخطار الجسمية التي تهدد مستقبل البشر، وغيرها من العوائق الناتجة عن التجاوزات المعتادة ضد البيئة، مما زاد من الابتعاد عن الالتزام على تحمل تكاليف الأضرار البيئية، ذلك أن هذه التجاوزات تعتبر جرائم يستلزم رصدها وفرض عقوبات على مرتكبين والقائمين بها، أي وجوب دفع أي تعويض عن الأضرار البيئية الناتجة من طرف متسببها، والحرص على عدم تكرارها ومنع حصولها أي تحمل المسؤولية، وهذا ما يرتكز عليه مبدأ الملوث الدافع وسنصل في هذا الأخير من خلال تعريفه ونشأته في المطلب الأول ثم نتطرق لوظائفه في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الجباية البيئية تعزيز لمبدأ الملوث الدافع

وسنركز في هذا المطلب على كيفية دور الجباية البيئية في تعزيز مبدأ " الملوث الدافع"، وكيف يمكن لهذا المبدأ أن يلعب دورا محوريا في تحفيز السلوكيات البيئية المستدامة وتحقيق الأهداف البيئية المرجوة

الفرع الأول: نشأة المبدأ

عند التحري عن أصول فكرة مبدأ الملوث الدافع نرى أن العلماء الإغريق هم أول من اجتهدوا في التقصي ومعرفة العلاقة بين الإنسان وبيئته، وعلاقة التأثير والتأثر بها، ونرى هذا عندما ألقى أفلاطون خطابه على قبيلته في سنة 350 قبل الميلاد بأن معظم المشكلات الاجتماعية سببها بيئي³.

انبتق هذا المبدأ من خلال قرارات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في سبعينات القرن لماضي.

وقد ساد عليه في بدايته الأمر الطابع الاقتصادي¹، والذي يقصد به أنه: يجب على كل من الخدمات والسلع المتوفرة في الأسواق أن تعكس قيمة المواد المستخدمة بما في ذلك المواد البيئية² وهذا قبل أن يتبلور هذا المبدأ كطابع قانوني والذي يرتكز عليه اليوم³

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المرجع السابق، ص.98.

² ربيعة بن عبيد وأحمد فنيديس، مرجع سابق، ص.472.

³ بحرية بلخيري، أحمد بن حني، المرجع السابق، ص.687.

ينص مبدأ الملوث الدافع على مناشدة الممثلين الاقتصاديين إلى مراعاة كافة الأعباء والتكاليف التي يتكبدها المجتمع والتي قد تؤدي إلى تجاوزات خطيرة على البيئة نتيجة استعمال المنتج (تدفئة، فرن، سيارة) ووضعها في تكاليف الإنتاج⁴.

ومن أبرز الإعلانات الدولية فيما يتعلق بمبدأ الملوث الدافع يأتي إعلان ريو 1992 المبدأ 16 والذي يقضي يجدر بالسلطات الوطنية أن تحاول جاهدة على تعزيز الالتزام بالتكاليف البيئية داخليا، واستعمال الأدوات الاقتصادية مع مراعاة المنهج الذي ينص على أن المتسبب بالتلوث يجب أن يتحمل تكاليفه من حيث المبدأ، مع منح الاهتمام الواجب للمصلحة العامة دون المساس بالاستثمار والتجارة الدوليين⁵.

وعلى الرغم من الأهمية التي يتمتع بها هذا المبدأ في تأكيد العديد من الضرائب البيئية مع ذلك يعاني تحديات تطبيقية ميدانية وهذا راجع لأسباب متعددة من بينها الطابع العام الذي لا يتيح في معظم الحالات الكشف عن هوية المتسببين في التلوث بوضوح ومراقبتهم.

بالإضافة إلى الصعوبة من تحقيق العدالة بواسطة هذا المبدأ. فإذا كان الملوث هو السبب من خلال النص القانوني فهذا لا يدل إلا على أنه الدافع الأول وهذا بسبب إدراجه لنفقات الرسوم البيئية ضمن سعر السلعة أو الخدمة النهائية التي يتم تقديمها وبالتالي يتحول الدافع الحقيقي الرئيسي هو المستهلك⁶.

الفرع الثاني: تعريف مبدأ الملوث الدافع

ينقسم مبدأ الملوث الدافع كما سبق القول إلى قسمين الأول اقتصادي والثاني قانوني والذي يقصد به أن هذا المبدأ ينظر إليه على أنه إجراء وقائي وإصلاحي في الوقت ذاته، وقد تم اعتماده من قبل المواثيق الداخلية للدول، وهو جانب تحاول بواسطته الدول إلى تنظيم المسؤولية على المتسببين في التلوث، سواء على نحو إصلاحية أو عقابية⁷

¹ محمد حميداني، المسؤولية المدنية البيئية في التشريع الجزائري المقارن نحو مسؤولية بيئية وقائية، دار الجامعة الجديدة، 2017، الإسكندرية، ص.172.

² سمية بلمرابط، كمال حدوم، مبدأ الملوث الدافع كآلية لتعزيز الحماية عن أضرار التلوث البيئي، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 13، العدد 01، مارس 2021، ص.685.

³ محمد حميداني، المرجع السابق، ص.172.

⁴ محمد حميداني، نفسه، ص.172.

⁵ سمية بلمرابط، كمال حدوم، المرجع السابق، ص.687.

⁶ كمال معيفي، مرجع سابق، ص.154.

⁷ محمد حميداني، المرجع السابق، ص.175.

أما المقصود بمبدأ الملوث الدافع فهو تحمل الفرد المتسبب بالفعل المضر بالبيئة مجمل النفقات الضرورية لصد وقوع هذه الأضرار¹.

أما المفهوم السياسي لمبدأ الملوث الدافع فيتجسد في إرادة السلطات العامة في توفير التكاليف المالية المرتبطة بتفادي التلوث ومحاربتة عن الخزينة العامة وتوجيهها بشكل مباشر إلى الأطراف المتسببة في التلوث وعدم استحقاقهم على أي مساعدة مالية أو دعم لمجابهة التلوث المتسببين فيه²

وحسب ما جاء في نص المادة 2 فقرة 13 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أن مبدأ الملوث الدافع يتحمل بموجبه كل فرد يسبب نشاطه أو بإمكانه إحداث أضرار بالبيئة تكاليف جميع إجراءات الوقاية من التلوث والتقليل منه وإعادة تأهيل الأماكن وبيئها إلى حالتها الأصلية³.

الفرع الثالث: خصائص مبدأ الملوث الدافع

بالرجوع إلى نشأة وتعريف مبدأ الملوث الدافع يمكننا تحديد سلسلة من الخصائص والتي نجملها فيما يلي:

- يعكس مبدأ الملوث الدافع تقدم القانون الدولي في نطاق المسؤولية عن تعويض الأضرار البيئية، فقد ظهر هذا المبدأ ضمن جهود المنظمات الدولية لاعتماد بعض القواعد أو الوسائل القانونية المؤكدة على إلزامية منع الأضرار بالبيئة⁴.
- وسيلة لتوحيد وتنسيق السياسات البيئية: ساهم هذا المبدأ في معظم الحالات في إجراءات توحيد قواعد الالتزام عن الانتهاكات البيئية، لأنه عندما يؤخذ بهذا المبدأ فيكون غير ملزم في القواعد الخارجية وملزما في القواعد الداخلية يؤدي ذلك إلى اضطراب بالاستثمار والتجارة العالمية وبالتالي يعتبر مبدأ الملوث الدافع وسيلة لتوحيد السياسات البيئية على الجانبين العالمي والداخلي.
- المرونة: فقد اتفق المشرعون على إلزامية جمع المبالغ المالية كتعويض عن الانتهاكات البيئية بفعل التلوث البيئي وصرفها في عمليات ترميم البيئة الملوثة وتصحيح الأضرار المترتبة عنها.

¹سمية بلمرابط، كمال حدوم، المرجع السابق، ص 686.

²وداد عطوي، مبدأ الملوث الدافع كآلية بعدية لحماية البيئة، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة، الجزائر، مجلد 4، عدد 2، 2020، ص 40.

³مادة 2، فقرة 13، قانون 03-10 متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مؤرخ في 19 يوليو 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 43، مؤرخة في 20 يوليو 2003، 9.

⁴منصور مجاجي، مبدأ الملوث الدافع، المدلول الاقتصادي، والمفهوم القانوني، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، المجلد 34، عدد 1، 2020، ص ص: 155، 156.

- ويعتبر هذا المبدأ مرنا كذلك لأنه من الممكن إنفاذه قانونيا بطرق عقابية أو إدارية أو مدنية أو مالية وذلك بتوقيع إجراءات مالية وعقابية على المتسبب في التلوث وإقرار قواعد فعالة للمسؤولية المدنية عن الأضرار بالبيئة تتناسب وخصوصيات الضرر البيئي والقضايا القانونية والفنية المتعلقة به. بالإضافة إلى فرض الضرائب، كما يجسد هذا المبدأ بالرخص الإدارية السابقة وضرورة إجراء دراسة تأثير بيئي لما يتم مزاولته من ممارسات¹

ويعتمدون في تطبيق هذا المبدأ على العلاقة بين الفعل الضار والضرر ويترتب التعويض على أساس الفرض لا الخطأ.

- وهو نفس الشيء في القانون الإداري بتحميل مبدأ الملوث الدافع للحكومة وأجهزتها الإدارية الكاملة المسؤولية عن تعويض الأضرار المترتبة عن أفعالها وأجهزتها الإدارية الكاملة المسؤولية عن تعويض الأضرار المترتبة عن أفعالها وسلوكياتها المادية والتي تمس البيئة أو تنفيذ إجراءات وقائية لازمة لاتباع لتجنب أي مشكل بيئي.

- إذن الملوث الدافع من خلال ما سبق ينص على تحمل الجهة الملوثة نفقات الإجراءات المتخذة لمجابهة التلوث وانقاصه لأقصى درجة ممكنة².

لهذا وبتحليلنا لمفهوم مبدأ الملوث الدافع الذي يقضي بتحمل الملوثين (الفاعلين) مسؤولية نشاطهم بدفع تكاليف الأضرار البيئية المترتبة عنهم نخلص إلى أن لهذا المفهوم ثلاثة عناصر وهي:

1. الجهات الملوثة: إن الكشف عن هوية الفاعلين للتلوث يساهم في المساعدة على العمل بمبدأ الملوث الدافع من خلال الإفصاح عن الشخص الملتمزم بالدفع، وهي غالبا كل من يتسبب نشاطه بالتلوث، وهذا من شأنه أن يفتح المجال لعرض جملة احتمالات بسبب تنوع الفواعل التي تشكل تهديدا على البيئة والتي من الممكن أن تسهم بأفعالها المباشرة أو الغير مباشرة بناء على تفاوت مراكزها بين المراقب والمستغل المباشر أو غير مباشر أو المشرف على الفعل، في إحداث التلوث البيئي.

2. التكاليف البيئية: ويمكن الإجابة عنها بالإجابة عن السؤال التالي: ما الذي يلتزم به الملوث ويعتبر مصطلح التكاليف هو المصطلح الاقتصادي الشائع عند الحديث عن مبدأ الملوث الدافع. إلا أن هاته التكاليف لا تعبر إلا عن جزء من الالتزام المفروض الملوث، فمن ناحية تبقى التعويضات العينية متفاوتة. ونعني بالتكاليف أنها مجمل الالتزامات المالية والمصاريف التي تتفق بغية حماية البيئة وضمان استقرارها³

¹ حورية حساني، محمد صغير سعداوي، مبدأ الملوث الدافع كأساس للمسؤولية المدنية البيئية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص.198.

² سمية دوبة، محمد بن محمد، الضريبة البيئية ومبدأ الملوث الدافع، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون جبائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قاصدي مرباح، 2018-2019، ص.181.

³ فيروز بن شنوف، أثر مبدأ الملوث يدفع على تطوير نظام المسؤولية المدنية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 05، عدد 02، ص: 424، 426.

3. **الضرر البيئي:** يتمحور حول الحاق الضرر بالطبيعة نفسها أو عن طريق نظام بيئي أو شيء طبيعي، أو أي ضرر نتج عنه تلوث.
- وقد ينتج عن تلوث البيئة الاصطناعية أو الطبيعية أضرار يطلق عليها بيئية، غير أنها أضرار فاتكة باقتصاد الدولة ككل وبالصحة.
- ومن هنا نخلص بأن الصفة البيئية لا تتمحور على طبيعة الضرر بل تتوقف عن مصدر الضرر.

المطلب الثاني: وظائف مبدأ الملوث الدافع:

بناء على ما سبق من تعاريف لمبدأ الملوث الدافع نجد أن الوظيفة الأولية له والمتمثلة في التدابير الرقابة على التلوث وكذا تحمل النفقات المخصصة لمنعته قد تطورت وتحولت إلى وظيفة وقائية ووظيفة علاجية سنفصل فيها على النحو التالي:

1. **الوظيفة الوقائية:** والتي يقصد بها أن مبدأ الملوث الدافع يسعى بدرجة أولى إلى تحفيز الملوث نفسه اتخاذ كل ما يستلزم لخفض التلوث. حيث يجب أن ترتبط هذه الوظيفة بالوظيفة الردعية للجباية البيئية أو الرسوم البيئية، بما أن هذه الرسوم هدفها الرئيسي هو دعوة أصحاب المشاريع إلى تغيير سلوكياتهم بشكل يتماشى والبيئة. وبهذا أصدرت منظمة OCDE توصيتها 436/75 والتي تمحورت على الجانب الوقائي للمبدأ والتي تنص على أن وضع النظم الهادفة إلى الحماية من التلوث من خلال فرض رسوم يجب أن تدفع بالمتسبب بالتلوث إلى تبني الإجراءات الضرورية وبتكلفة أقل للتخفيف من حجم التلوث المتسبب فيه¹.

2. **الوظيفة العلاجية:** على الرغم من الأهمية التي تحظى بها الوظيفة الوقائية (التدابير) إلا أن وقوع الضرر البيئي هو احتمال لا بد منه، حيث من غير المعقول وجود أنشطة غير مصحوبة بتلوث، لذا من المعروف قبول درجة محددة من التلوث، إلا أن هذا قد ينصرف عنه تدهور بيئي تخلفه الأضرار البيئية على المدى الطويل وهذا ما يدفع بالملوث أن يلتزم بمسؤولية الأضرار التي تمس بالبيئة ويتم ذلك عن طريق تقسيم مصاريف حماية البيئة على كل من تسبب بتلويثها بإقرار رسوم بيئية غايتها ترميم الأضرار البيئية فور حدوثها²

• وإلى جانب الوظيفتين السابقتين نذكر كذلك الوظيفة التالية والمتمثلة في:

- وظيفة إعادة تقسيم تكلفة التلوث لتحقيق الوحدة الاقتصادية: باعتبار أن من بين أهداف الملوث الدافع هي تحقيق المساواة في تقسيم إجراءات تحمل عبئ المسؤولية، إذن فهو الذي يتحمل ويسدد كامل

¹ جيلالي قرميط، ولد عمر الطيب، الوظيفة التنموية لمبدأ الملوث الدافع، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص ق. البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021-2022، ص.144.

² جيلالي قرميط، ولد عمر الطيب، مرجع سابق، ص.49.



النفقات الضرر البيئي مع إعفاء المتضرر من ذلك لأنه وحده الملوث من يقع عليه الالتزام والذي يمتلك الموارد المالية لذلك.

- كما يعمل هذا المبدأ جاهداً على تحميل الالتزام الخاص بالتلوث من المجتمع والسلطان إلى الأطراف المتسببة في التلوث وتضمن نفقة إزالة النفايات مع تكلفة الإنتاج بمعنى قيام المنتجين بتطوير أصناف وحجم النفايات المشتقة من تصنيعاتهم مع قابليتها للثمين¹

خلاصة الفصل:

¹ جيلالي قرميط، ولد عمر الطيب، الوظيفة التنموية لمبدأ الملوث دافع، م.س، ص.143.



نظام الجباية البيئية يعتبر أداة قانونية هامة في تحفيز السلوكيات البيئية المستدامة وحماية البيئة، يستند هذا النظام على تشريعات وقوانين تهدف إلى فرض رسوم أو ضرائب على الأنشطة البيئية غير المستدامة. يتطلب التطبيق الفعال للتشريعات البيئية والإنفاذ الصارم لضمان تحقيق الأهداف المحددة للحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.

فنرى انه كان الحل الأمثل للبيئة هو الوقاية والحيطرة من الانتهاكات البيئية والمحافظة عليها وصونها إلا أن التعويض عن هذه الانتهاكات والإضرار البيئية شق هام لا يمكن إغفاله يأتي بعد فشل الإجراءات الوقائية في معالجة تلك الأضرار البيئية التي تتعرض لها البيئة والإنسان على حد سواء.

الفصل الثاني



تمهيد

تعد الجباية البيئية واحدة من افضل الحلول لمجابهة الاضرار البيئية ، سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر ، نظرا لأنها تأسست على مبدأ الخطأ والضرر .

فتمثل الجباية البيئية احدى ابرز الآليات القانونية المتاحة في النظام الجبائي الجزائري والذي يتميز بالتنوع، حيث تضمنت تشريعاته تدابير واجراءات تشجع المنشآت المستدامة على الحفاظ وحمية البيئة من التلوث كما تم إنشاء العديد من الرسوم البيئية في سنوات 2002 و 2003 و 2004 و 2006 كوسيلة لردع الملوثين وتأثيرهم على سلوكهم، من خلال تشجيعهم على استخدام المواد والأنشطة غير الملوثة.

وعليه سيتم التطرق الى دور الجباية البيئية في تعزيز الحماية البيئية، فقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث بحيث خصص المبحث الاول للردع في النظام الجبائي البيئي ، اما المبحث الثاني فخصص للتحفيز في النظام الجبائي البيئي ، وأخيرا خصص المبحث الثالث لتقييم النظام الجبائي البيئي.

المبحث الأول: الردع في النظام الجبائي البيئي

يعتبر النظام الجبائي الردعي جملة من أشكال الضرائب، تتماشى والظروف الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، حيث تعمل جملة هاته الضرائب على تكوين بنية ضريبية متماسكة تقوم بمنهجية معينة وفقا للوائح التنفيذية والقوانين الضريبية، وهذا بغية إنجاز الأهداف المتعلقة بالسياسة الضريبية.¹

المطلب الأول: الرسوم على الانبعاثات الملوثة

يطبق هذا النوع من الضرائب على بقايا العمليات الإنتاجية المتعلقة بالمنشآت الاقتصادية حيث تسهم بدورها في الأسعار العامة المتداولة لنفقات نواتج التلوث، إذن فهي ترمي إلى التقليل من النتائج السلبية المتسببة بها تلك المشاريع المهددة للبيئة.²

الفرع الأول: الرسوم على الأنشطة الملوثة

أنشئ وللمرة الأولى هذا النوع من الرسوم على الأنشطة الملوثة طبقا لقانون المالية 1992³ فنتعين بموجب التنظيم هذه الأنشطة⁴.

حيث كانت قيمته بسيطة في بادئ الأمر حيث كانت في نطاق 750 إلى 90.000 دج اعتمادا في ذلك على نوع النشاط ومقدار الضرر المسفر عنه⁵ بحيث كانت:⁶

- 3000 دج، فيما يتعلق بالمؤسسات المصنفة التي تتميز بنوع واحد من الأنشطة الخاضعة للمصادقة، وهذا ما جاء في المرسوم التنفيذي 88-19 المؤرخ في 26 يونيو 1988 المتعلق بالمنشآت المصنفة.

- 30.000 دج، فيما يخص المؤسسات المصنفة التي تتميز بنوع واحد من الأنشطة الخاضعة للرخص.

- أما فيما يتعلق بالمؤسسات التي تضم شخصين لا أكثر يتم إنقاص مقدارها إلى 750 التي تخضع للمصادقة، أما التي تخضع للرخص 6000 دج.

¹ عبد الغني حسونة، النظام الجبائي البيئي بين الردع والتحفيز، مجلة المفكر، عدد 13، جامعة محمد خبضر، بسكرة، ص183.

² عبد الغني حسونة، المرجع نفسه، ص: 185، 186.

³ كمال معيفي، المرجع السابق، ص.156.

⁴ محمد بن عزة، عبد الرزاق حبيب، دور الجباية البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث، دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، ص.160.

⁵ كمال معيفي، المرجع السابق، ص.156.

⁶ محمد بن عزة، المرجع السابق، ص.160.

وهذا ما دفع بالمشروع القيام بدراسة تكاليف الرسوم وفقا لقانون المالية لعام 2000، وأقسام المؤسسات المصنفة متصل بشكل أساسي بتقدير قيمة هذه الرسوم.

حيث جاء في نص المرسوم التنفيذي المتعلق بالرسم على الممارسات الخطيرة والملوثة للبيئة، " على أنه يجب على كل من المدير التنفيذي المعني ومدير البيئة بالنقاش والاستشارة بتهيئة وتجميع البيانات المتعلقة بالهيئات المصنفة المطبق عليها الرسم على الممارسات الخطيرة والملوثة للبيئة". ثم يتم نقلها وتوجيهها مباشرة إلى محصل الضرائب المتنوعة للولاية مرفقة بالعامل المضاعف المنفذ بناء على الطرق المنصوص عليها في كل من التنظيمات والتشريعات المعتمدة.

كما يتم تقدير الرسم بداية من ثمن قاعدي يقرر طبقا لقانون المالية مضاعفا في معامل مكرر ينص عليه المرسوم السالف الذكر، إلى جانب أن هذا الأخير يتفاوت ويتغير استنادا على أهمية وجوانب النشاط وكذا المخلفات الناتجة عنه وحجمها.¹

إذ تجدر الإشارة بأن الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة يعد بمثابة الخطوة الأولية المتبعة من قبل السياسات الجبائية الرامية لحماية البيئة، بحيث شهد هذا النوع من الرسوم تضخم في قيمته السنوية وذلك وفقا لأحكام قانون المالية لسنة 2000، إضافة إلى التضخم السالف الذكر شهد كذلك الرسم تصحيحات في قيمة المعامل المضاعف في نفس القانون وذلك عام 2002 حيث تحولت إلى ما بين 1 و10 استنادا إلى أهمية النشاط وطبيعته.

وفي حالة ما تم العمل بهذا الرسم بشكل ردي ومنتظم فيؤدي ذلك إلى تحقيق الهدف المرجو ألا وهو الحد من التلوث والخفض من مستوياته، خاصة في المدن الكبرى التي تشهد تركز للصناعات الملوثة.²

الفرع الثاني: الرسوم على الانبعاثات الجوية

وتشمل هذه الرسوم ما يلي:

أولاً: الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي

يتجلى تطبيق هذا الرسم على كل من نسب ومستويات الجزيئات الصلبة والسائلة وكذا الأدخنة والغازات المتدفقة في الجو والتي تخطت المقدار الأقصى المنصوص عليه والمعين في المرسوم التنفيذي 06-138.

¹كمال معيفي، المرجع السابق، ص157.

²حنان رغميت، فعالية الجباية البيئية في التقليل من التلوث الحاصل في المدن الجزائرية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 12، جامعة البليدة 2، ص.603.

كما أنه ووفقا لقانون المالية لسنة 2022، المكمل طبقا للمرسوم التنفيذي 07-299 قد استحدث هذا الرسم.

كما أوضح المرسوم السالف الذكر طرق تقدير قيمة هذا الرسم عن طريق تنفيذ المعامل المكرر للانبعاثات بناء على مقياس تسلسلي للمعاملات من 1 إلى 5 بالنسبة للانبعاثات المعينة من قيمة 10% وإلى 100 كحد أقل بالنسبة للأولى وكحد أكبر بالنسبة للثانية.¹

كما أنه يتم تجميع هذا الرسم عن طريق محصلة الضرائب المتنوعة ويتم تقسيمه بنسبة:

- بالنسبة للصندوق الوطني لحماية الساحل والبيئة 50%

- بالنسبة لصالح ميزانية الحكومة 33%

- بالنسبة لصالح البلديات 17%.²

ولا يتحقق ذلك التقسيم إلا من خلال دور المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي يقوم بدوره على ضبط وإيضاح المعامل وكذا الاختبارات التي يقوم بها المتعلقة بالتلوث الجوي الصناعي وبعثها إلى الإدارات المحلية البيئية والتي ترسلها هي الأخرى إلى جهات الضرائب المختصة في حساب وتحصيل وتحديد الرسوم.³

ثانيا: الرسم على الوقود

الرسم على الوقود أنشئ حديثا⁴، حيث أنشئ طبقا لقانون المالية 2002 المادة 38 منه، والتي شهدت بدورها تغييرا بحيث عدلت استنادا لأحكام قانون المالية لسنة 2007 المادة 55 منه.

اشتمل هذا الرسم وذلك بثمان 1 دج على كل لتر من أنواع البنزين المتمثلة في البنزين العادي والبنزين الخالي من الرصاص والممتاز، وهذا وفقا لما تم ذكره فيما يخص التغيير الطارئ على المادة 38 من نفس القانون، فضخمت قاعدة الرسم حيث تضمنت:

- قيمة 0.30 دج لكل لتر من المازوت

- قيمة 0.10 دج لكل لتر من البنزين الخالي من الرصاص بدلا من 1 دج

حيث تراجعت قيمة هذا الأخير عن القيمة السابقة وبالرغم من أن تضخيم قاعدة الرسم باحتوائها على المازوت يعود بالإيجاب على البيئة، يقابله أن تقليص ثمنه فيما يتعلق بالبنزين بدون رصاص من شأنها أن يؤثر ويعود بالسلب على عائدات الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.¹

¹ عبد الغني حسونة، المرجع السابق، ص.186.

² ربيعة بن عبيد، أحمد فنيديس، الرسوم البيئية آلية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، المرجع السابق، ص.475.

³ المرسوم التنفيذي 06-138 مؤرخ 15 أفريل 2006، ينظم انبعاثات الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو وكذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها.

⁴ كمال معيفي، المرجع السابق، ص.158.

وتوزع عائدات هذا الرسم على النحو التالي:

- 50% لفائدة الصندوق الوطني للطرق السريعة
- 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل الذي كان سابقا تحت تسمية الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث².

ثالثا: الرسوم على المنتجات البترولية

يطبق هذا الرسم وفقا لقانون الرسوم على رقم الأعمال وذلك استنادا للمواد 28 مكرر إلى 28 مكرر 6 وتديره الضوابط نفسها التي تنفذ الرسوم القيمة الإضافية³، حيث يفرض هذا النوع على المنتجات البترولية القادمة والمصدرة في الجزائر وما يشبهها، ونخص بالذكر ونركز على المعامل الخاضعة للمتابعة الجمركية بشكل كبير، وذلك وفقا للتقديرات التالية:

- 60000 دج بالنسبة للبنزين الممتاز

- 60000 دج بالنسبة للبنزين الخالي من الرصاص

- 50000 دج بالنسبة للبنزين العادي

- 10000 دج بالنسبة للمازوت

- 100 دج بالنسبة للغاز المميع⁴

إلا أن إيرادات هذا الرسم لا تتفع البيئة مباشرة، باعتبارها السبب في تواجد الرسم، حيث تعود كاملة إلى خزينة الدولة، وكان من المفترض أن يكون رسما بيئي متميز إذا عمل المشرع على ذلك⁵.

رابعا: الرسوم على تحضير واستخلاص الشحوم والزيوت

وهذا الرسم منصوص عليه أيضا في المادة 60 من القانون رقم 16-05 المتعلق بقانون المالية 2006 وكذلك المادة 66 من القانون رقم 17-11 الذي يتضمن قانون المالية 2018 الذي يحدد رسما جمركيا قدرته 187500 دج للطن المستورد أو المصنع، كما حددت مداخيل هذا الرسم كالتالي:

- 34% لصالح البلديات فيما يتعلق بالشحوم والزيوت وتحضير الشحوم المصنوعة محليا ولصالح صندوق الضمان للجماعات المحلية فيما يتعلق بالشحوم والزيوت وتحضير الشحوم المصنوعة المستوردة

¹ نور الدين قطار، الحماية القانونية للبيئة في ظل التشريع الجبائي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قانون البيئة كلية الحقوق والعلوم السياسية، محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2016-2017، ص.126.

² جيلالي قريميط، ولد عمر الطيب، تكريس الجباية لحماية البيئة في ظل مبدأ الملوث الدافع، المرجع السابق، ص.52.

³ نور الدين قطار، المرجع السابق، ص.126.

⁴ محمد حميدان، الضرائب البيئية في الجزائر، جيجل، ص.308.

⁵ نور الدين قطار، المرجع السابق، ص.126.

- 34% لصالح الصندوق الوطني للبيئة الساحلية.
- 32% لصالح ميزانية الدولة
ومن خلال المادة 46 من القانون رقم 08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، تم حذف¹.

15% المخصصة للخزينة العمومية وتحويلها لفائدة البلدية حيث تبلغ نسبة التخصيص منها 35% كما أضيف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بالنسبة للشحوم والزيوت بموجب المادة 43 من القانون 12-12²

خامسا: الرسوم التكميلية على المياه المستعملة ذوات المصدر الصناعي

تعود دوافع تأسيس هذا الرسم إلى كمية المياه ذات الطابع الصناعي المتروكة في البيئة والتي يتولد عنها تهديدات خطيرة بحيث تتراوح بين 120 مليون متر مكعب ونسبة منها قليلة تتم تنقيتها وتصفيته وذلك قبل عملية التوجيه.

وقد أنشئ هذا الرسم وفقا لقانون المالية المادة 94 منه بحيث يتم تحديده بناءً على النشاط الذي يتعدى قيود القيمة المعينة وما ينتج عنه من تكاليف التلوث وكذا وفقا للمياه المستعملة ويتم تحديده استنادا إلى المتوسط الأساسي السنوي وفق قرارات القانون 99-11 المتعلق بقانون المالية عام 2000 المادة 54 منه ومعامل مكرر يتراوح بين 1 إلى 5 بناء على نسبة تخطي محدودية القيم حيث اسند ناتج الرسم إلى:

- لصالح الصندوق الوطني للبيئة بنسبة 50%

- لصالح البلديات بنسبة 30%

- لصالح خزينة الدولة بنسبة 20%³

الفرع الثالث: الرسوم على النفايات المنزلية (التطهير)

يعتبر هذا النوع من الرسوم والذي يسدده كل شخص ممتلك ملكية مدرجة في السجل العقاري أو مسجلة عقاريا على عقارات مشيدة سنويا.

ويستقل هذا الرسم بالكامل عن كمية المخلفات المطروحة للتجميع ويبقى ساري المفعول حتى في حالة انعدام النفايات كليا⁴

¹ عصام صياف، نادية خلفة، أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر، المرجع السابق، ص 106.

² عصام صياف، نادية خلفة، اثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر، المرجع نفسه، ص 106

³ محمد بن عزة، التشريع الجبائي ودوره في تحفيز المؤسسات والأشخاص على حماية البيئة من أشكال التلوث دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، جامعة تلمسان، ص ص 62-63.

⁴ نقلا من الموقع الإلكتروني: <http://www.mfdgi.gov.dz> بتاريخ 20-03-2024 على الساعة 23:03 سا.

وتستفيد منه البلديات بقواعد رسم متعلق بإزالة النفايات المنزلية باسم صاحبها أو المستفيد منها، وباستطاعة كل من الشخصين السالفي الذكر أن يتقاسما تسديد تكلفة الرسم سنويا وفقا للمادة 263 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة¹

وتعفى نهائيا من الرسم على إزالة المخلفات المنزلية تلك العقارات المشيدة التي لا تخصصها خدمات إزالة النفايات المنزلية وذلك بموجب المادة 265 من القانون السالف الذكر.

أما فيما يخص تحديد قيمة الرسوم فهو كما يلي:

- 80000 دج، على المحلات المتعلقة بالصناعة والحرف ومشتقاتها وما مائلها تتسبب في تجاوز نفاياتها المقدار المحدد المنصوص عليه.

- 18000 دج على الأراضي المعدة للمقطورات والتخميم

- 1000 دج على المحلات ذات الاستخدام التجاري والحرفي والمهني وما يماثلها

- 2000 دج على أي وحدة سكنية²

أما فيما يتعلق بالرسوم المنفذة على البلديات تنفذ بأمر من رئيس البلدية وذلك بناء على مناقشة المجلس البلدي، وذلك بعد استطلاع رأي السلطة المشرفة³

يتم فحص الضرائب المتعلقة برسم إزالة النفايات المنزلية بواسطة الجداول وتقام من قبل الهيئات الضريبية. بحيث تطبق تلك الرسم في الشهر الثالث اليوم الأول منه وذلك يلي الشهر الذي يتم فيه إدراج الجدول للتحويل، وذلك وفقا للمادة 354 من القانون السالف الذكر⁴.

المطلب الثاني: الرسوم على المنتجات

فنخص بالذكر جزء من المنتجات التي تتضمن مواد سامة وملوثة أو استعمال واستنفاد مواد أخرى محددة فتصبو هذه الرسوم إلى التقليل من نسبة النفايات والتصرف فيها يتولد عنها تأثيرات صحية سلبية، هذا لا يعني أنه لا يمكن الإنقاص منها بل يمكن من خلال سن بعض الرسوم على تلك المنتجات وهي:

الفرع الأول: الرسوم على الأكياس البلاستيكية المصنعة محليا أو المستوردة

تأسس هذا الأخير طبقا لما جاء في قانون المالية لسنة 2004 المادة 53 منه والمادة 3 منه التي وصفت الأكياس البلاستيكية على أنها كل التعبئة المنتجة المتنوعة البروبيلان الخاص بتغطية وترتيب

¹نعيمة زعرور، أسماء حبشي، المرجع السابق، ص ص: 42، 43.

² نقلا من الموقع الإلكتروني، المرجع السابق.

³نعيمة زعرور، أسماء حبشي، الجباية البيئية وسيلة لردع التلوث والحفاظ على البيئة، مرجع سابق، ص 43.

⁴ نقلا عن الموقع الإلكتروني. المرجع السابق.

المواد البلاستيكية أو متنوعة الايثيلين ذات كثافة مرتفعة أو منخفضة¹ ويعتمد حجمه وسعته على الوزن بحيث قدر ثمنه ب 10.50 دج للكيلوغرام الواحد كاملا لفائدة الصندوق الوطني البيئي لمكافحة التلوث.² إلى أن طرأت عليه تغييرات بموجب قانون المالية لعام 2018 المادة 67 منه ليصبح 40 للكيلو غرام الواحد، إلى أن ينتقل بعد ذلك إلى قيمة 200 دج للكيلو غرام الواحد فقسم حاصله بنسبة:

- 73% لصالح خزينة الدولة

- 27% لصالح الصندوق الوطني البيئي الساحلي³

الفرع الثاني: الرسم على الإطارات المطاطية الحديثة المصنعة أو المستوردة

تم تحديث هذا الرسم طبقا للمادة 60 من قانون 05-16 المتعلق بقانون المالية لعام 2006⁴

يتم تحصيل هذا الرسم فيما يتعلق بالإطارات ذات الإنتاج المحلي فور انصرافها من المصنع من قبل منتجي تك المواد، أما فيما يتعلق بالإطارات التي تم اقتناؤها فيتم تحصيل رسمها بناء على القيمة الفعلية النهائية ومقابل الحمولة وثمان الضمانات للكميات الواردة ويتم هذا التحصيل من قبل الإدارة الجمركية.

يجب على كل من الملتزمين والمنتجين لهذا الرسم تقديم تقرير يوضح مقدار الإطارات المطاطية المقدمة للتوزيع لمحصل الضرائب المختص إقليميا وذلك بعد شهر التحصيل ب20 يوما، وكذا التزامهم بتسديد الثمن الإجمالي المحصل في الوقت ذاته

- ويحدد هذا النوع من الرسوم على النحو التالي:

• 5 دج على العجلات المطاطية المتعلقة بالمركبات الخفيفة

• 10 دج على العجلات المطاطية المتعلقة بالمركبات الثقيلة

- وتوزع إيراداته على النحو التالي:

• 50% لفائدة الصندوق الوطني البيئي ومكافحة التلوث

• 25% لفائدة البلديات

• 15% لفائدة الخزينة العامة

• 10% لفائدة الصندوق الوطني للتراث الثقافي

وعندما تنقضي صلاحية هاته الإطارات المطاطية تتغير وتتحوّل إلى مخلفات من الصعب التخلص منها حيث تستدعي أساليب حديثة وبالخصوص في حالة انعدام مؤسسات مختصة في هذا المجال، لذلك

¹ نور الدين قطار، المرجع السابق، ص.127.

² جيلالي قرميط، ولد عمر الطيب، تكريس الجباية لحماية البيئة في ظل مبدأ الملوث الدافع، المرجع السابق، ص.53.

³ جيلالي قرميط، ولد عمر الطيب، تكريس الجباية لحماية البيئة في ظل مبدأ الملوث الدافع، المرجع السابق، ص.53.

⁴ حياة لمليكشي، الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، صنف ج، جامعة يحي

فارس المدينة، الجزائر، المجلد 07، عدد 02 سنة 2021، ص.422.

يعتبر هذا الرسم كعمول لإجراء التصرف وإزالة هاته الإطارات وتحمل مسؤولية إدراجها في الصناعة البيئية¹

المطلب الثالث: الإتاوات المتعلقة باستخدام المياه

تم النص على هذه الإتاوات من قبل المشرع للمرة الأولى بواسطة القانون رقم 95-27 الذي يتضمن قانون المالية لعام 1996.

وانقسمت إلى صنفان أولهما تخص العقلانية والاقتصاد في استهلاك المياه، أما ثانيهما فتخص الحفاظ على نوعية المياه. إلى أن يقوم المشرع في عام 2005 بفرض صنف آخر وهي أتاوة استغلال الموارد المائية بهدف استخدامها صناعيا، خدماتيا، فلاحيا.²

الفرع الأول: الإتاوات المتعلقة باقتصاد المياه

تم تعديل المادة 59 من قانون المالية رقم 18-15 الصادر في 30 ديسمبر 2015، الذي يتضمن قانون المالية 2016 بموجب المادة 173 من الأمر الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 1995 رقم 25-75 والذي يتضمن قانون المالية لعام 1996، حيث قررت على النحو التالي: يتم إنشاء إتاوة حوكمة المياه بإسهام متعاوني ومستفيدي المياه في كل خطط الحفاظ الكمي على الثروات المائية المنظمة وفقا للأحكام:

1. تحصل هذه الإتاوة من قبل الهيئة الوطنية للإدارة المتكاملة للثروات المائية عبر أبعادها الإقليمية لكل فرد معنوي أو طبيعي، خاص أم عام، يمتلك ويشغل في مجال الأملاك المالية العامة وتحضيرات استقطاع المياه مؤقتة أم دائمة لاستخدامه الشخصي بغض النظر عن منبع المورد.
2. تعيين الإتاوة المتعلقة باقتصاد المياه بعنوان الحكم السالف الذكر على النحو التالي:
 - 2% من الفاتورة المستحقة فيما يخص اتاوة استقطاع الماء على حسب ولايات الجنوب التي نذكرها على النحو التالي: الوادي، غرداية، الأغواط بسكرة، أدرار، بشار، تامنغست، تندوف، اليزي، ورقلة.
 - 4% من الفاتورة المستحقة فيما يخص اتاوة استقطاع الماء في الولايات الشمالية
3. يتم تحصيل الإتاوة السابقة من قبل كل من وبحسب الحالة:
 - حاملوا الامتياز في الإشراف على المساحات الزراعية والأشخاص القانونيين.
 - مسؤولو تنظيم الخدمات العامة المتعلقة بمياه وكذا عن طريق الهيئات العامة المتمتع بالامتياز

¹ جيلالي قرميط، ولد عمر الطيب، النظام الجبائي لحماية البيئة في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة تيارت 4000 تيارت، الجزائر، المجلد 12، عدد 01، 2021، ص.566.

² حياة لمليكشي، المرجع السابق، ص.422.

- دوائر بلديات تنظيم الخدمات العامة للمياه وكذا هيئات المصالح العمومية. لدى كل مستفيد مرتبط بالشبكة المشتركة بالمياه المناسبة للشرب والاستهلاك لاستخدامها الزراعي أو الصناعي¹
4. يتم تسديد حاصل هذه الأتاوة المتعلقة باقتصاد المياه في حساب التخصيص الخاص رقم 302-079 المعنون بالصندوق الوطني للمياه ويتم توضيح طرق تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم وعند الضرورة.
- أما فيما يتعلق بالأجهزة البيئية التي ترمي إلى المحافظة على البيئة فنذكر منها الصندوق الوطني البيئي الذي أسس استنادا على قانون المالية لسنة 1992، حيث وضحت طرق أدائه استنادا للمرسوم التنفيذي 98-147 والذي يحقق عائداً من الجزاءات المنفذة على المعاكسين للقوانين البيئية. وقد تم تعديل هذه التسمية ليصبح الصندوق الوطني البيئي ومجابهة التلوث.
5. توضح الإتاوة المتعلقة باقتصاد المياه وفق الحكم السابق كما يلي:
- 2% من قيمة الفواتير المتعلقة بالماء الشروب ولاستخدامها الزراعي والصناعي فيما يتعلق بالولايات الجنوبية التالية: غرداية تندوف، الوادي، اليزي، ورقلة، أدرار، بسكرة، بشار، تامنغست
- 4% من قيمة الفواتير المتعلقة بالمياه الشروب ولاستخدامها الزراعي والصناعي فيما يتعلق بالولايات الشمالية².

الفرع الثاني: اتاوة المحافظة على نوعية المياه

تأسست هاته الأخيرة وفقاً للمادة 174 من قانون المالية لسنة 1996 والتي يتم تحصيلها في حساب المنشأة الخاصة رقم 32-086 بعنوان الصندوق الوطني للإدارة المندمجة للموارد المائية. ويتم جمعها من قبل مؤسسات الدولة والبلدية لإنتاج وتوزيع المياه، والمكاتب الإقليمية والولائية للمناطق المرورية، وبشكل عام لجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص أو العام، الذين يستغلون أو يملكون الآبار أو الحفريات أو غيرها من المنشآت مؤسسات أو أفراد.

وتهدف هاته الإتاوة إلى ضمان مساهمة المؤسسات السابقة في خطط حماية البيئة والحفاظ عليها.

تطبق النسب التالية:

¹ نعيمة زعرور، أسماء حبشي، الجباية البيئية وسيلة لردع التلوث والحفاظ على البيئة، المرجع السابق، ص ص.45-46.

² نعيمة زعرور، أسماء حبشي، المرجع نفسه، ص ص: 45، 46.

2% من قيمة فاتورة الماء الشروب أو الصناعي أو الفلاحي للولايات الجنوبية التالية: تندوف¹، الوادي، إليزي، بشار الأغواط، أدرار، غرداية، تمنراست، ورقلة بسكرة وهذا نفس المعدل، أضعاف السعر الأساسي مضروبا في حجم المياه المقطعة نسبة إلى الإتاوة العادية.

4% من قيمة فاتورة الماء الشروب أو الزراعي أو الصناعي للولايات الشمالية. وفقا للإتاوة الخاصة ونفس النسبة من السعر الأساسي مضروبة في حجم المياه المقطعة هذه المرة.

ولكي تؤخذ بعين الاعتبار الأحكام والقيود المتعلقة بكل منطقة، كثافة المياه المصرفة، هشاشة وسط استقبال المياه، حجم المدن الاستعمال السفلي للمياه، المناطق المتعلقة والمفروض الحفاظ عليها وصونها من آثار التلوث، بالإمكان تنفيذ معاملات بالإمكان تنفيذ معاملات تزيد النسب السالفة الذكر في حدود 1 إلى 5 إلى كإقصى حد²

الفرع الثالث: الإتاوات المتعلقة باستغلال الموارد المائية

لقد سن المشرع الجزائري اعتمادا على أحكام القانون 05-12 الخاص بالمياه، بتحصيل اتاوة متعلقة باستغلال المواد المائية بهدف استخدامها الخدماتي والصناعي والسياحي قيمتها 25 دج عن كل متر مكعب من المياه المقطعة كما أسند نواتج هذه الإتاوة كما يلي:

- 12% لصالح الوكالات الخاصة بالأحواض المائية كونها الهيئة القائمة بالتحصيل
- 44% لصالح الصندوق الوطني للمياه الشروب
- 44% لصالح ميزانية الحكومة

كما أقر المشرع من زاوية أخرى واعتمادا على قانون رقم 05-12 المادة 73 منه على إدخال الموارد المائية المتصلة والمرتبطة للممتلكات العامة في الآبار البترول وذلك بهدف استخدامها في ميدان المحرقات اتاوة تقدر ب 80 دج يقابلها كل 1 متر مكعب من المياه السالفة الذكر، وأسندت نواتج هاته الأتاوة كما يلي:

- 4% لفائدة الوكالات الخاصة بالأحواض المائية كونها القائمة بالتحصيل.
- 26% لفائدة خزينة الحكومة.
- 70% لفائدة الصندوق الوطني للمياه³.

¹نعيمية زعرور، أسماء حبشي، المرجع السابق، ص 44-45.

²نعيمية زعرور، أسماء حبشي، المرجع نفسه، ص 45.

³ حياة لمليكشي، الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص 423.

المبحث الثاني: التحفيز في النظام الجبائي البيئي

إن الحوافز الجبائية من بين الإجراءات القانونية التي سنّها المشرع الجزائري في حماية البيئة لأنها تلعب دورا هاما في الحد من التلوث، وهي تعد أداة تشجيع لتوجيه أنشطة المؤسسات الاقتصادية في اقتناء واستعمال معدات وأجهزة صديقة للبيئة وتقلل من درجة التلوث البيئي وتشجيعها يكون عن طريق منحها امتيازات ضريبية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال مطلبين اين سنتناول في المطلب الأول صور الحوافز البيئية والمطلب الثاني سنوضح تطبيقات النظام الجبائي التحفيزي.

المطلب الأول : صور الحوافز الجبائية البيئية

منح المشرع الجزائري للمؤسسات الاقتصادية التي تعتمد على نشاطاتها على تقنيات صديقة للبيئة نوعين من التحفيزات الجبائية، وذلك على حسب درجة التلوث وكل مؤسسة، وهذه التحفيزات تتمثل في الإعفاءات الجبائية، والتي سنشرحها في الفرع الأول، اما في الفرع الثاني سنوضح نظام الإعانات البيئية، وفي الأخير الفرع الثالث نتكلم فيه عن التخفيض الجبائي.

الفرع الأول: الإعفاء الجبائي البيئي

يعتبر الإعفاء الجبائي شكلا من أشكال التحفيز الجبائي، والذي يتمثل في تخلي الدولة عن فرض الرسوم والضرائب على الاستثمارات والمنتجات التي تساعد في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة وذلك من خلال توفير منتجات نظيفة أو القيام بمشاريع وقائية للحد من التلوث أو دعم الأنشطة البيئية الأخرى مثل مكافحة التلوث ومعالجته¹.

ويقصد أيضا بالإعفاء الجبائي، إسقاط الدولة لحقها في فرض الضرائب عن بعض الممولين شريطة التزامهم بممارسه نشاط معين في ظروف محددة مما يساعد على زيادة دخلهم الصافي بعد الضريبة².

مما سبق، يتضح أن الاعفاء الجبائي هي اداة سياسية تحفيزية تستعملها الدولة لتحفيز المستثمرين والممولين في استخدام منتجات ووسائل تحافظ على البيئة، وذلك من خلال إعفائهم من الضريبة ويكون الإعفاء في حالتين هما:

¹ - نسيم بن مهرة، الجباية الايكولوجية كآلية لحماية البيئة في الجزائر، مخبر البحث العلمي في التشريعات حماية النظام البيئي، جامعة تيارت، الجزائر، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد3 المجلد7، سبتمبر2020، ص 101.

² - زهية لموشي، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الانتاجي بالجزائر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد6، العدد11، جانفي2018، ص 8.

أولاً: الإعفاء الدائم: ويكون في الضرائب والرسوم المفروضة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بهدف التفرقة بين النشاطات الاقتصادية الضارة بالبيئة والنشاطات البيئية الصديقة¹.

ثانياً: الإعفاء المؤقت وهو الذي يكون في فترة معينة حيث يتم إعفاء المؤسسات المعنية بالإعفاء لمدة خمس سنوات الأولى من بداية نشاطها وذلك بتشجيعها وتعويضها عن استعمال تكنولوجيات صديقة للبيئة إضافة إلى مساعدتها في إنتاج سلع تنافسية مقارنة بتلك السلع التي تستعمل تكنولوجيات ملوثة للبيئة².

ومن بين القوانين التي تنص على الاعفاء الجبائي ما جاء في نص المادة 52 التي منحت فيها الدولة تحفيزات على النشاطات المتعلقة بجمع وفرز النفايات وكذلك نقلها وتثمينها وإزالتها³.

الفرع الثاني: الإعانات البيئية

هي المساعدات التي تقدمها الدولة، وهي إعانات مالية تقدم لدعم المشاريع التي تهدف إلى حماية البيئة أو تحسينها ويمكن ان تتضمن هذه المساعدات الهبات المالية والقروض ذات الفائدة المسيرة لتشجيع الملوئين على تبني ممارسات صديقة للبيئة و التصالح معها⁴.

إن الغرض من الإعانات البيئية هو تجسيد وتطبيق الضوابط البيئية عن طريق تقديم مساعدات مالية مقابل كل وحده او كميته تلوين يتم التخلص منها او معالجتها قبل تصريفها⁵، كما ان هذه الإعانات مخصصة لحماية البيئة وذلك من خلال رفع مستوى الوقاية التي يجب مراعاتها من أصحاب المنشآت وذلك من خلال ربط مساهمتهم في تمويل صندوق حسب المعايير⁶.

هناك العديد من الصناديق الخاصة التي تهتم بتمويل أنشطة حماية البيئة بواسطة موارد الجباية البيئية ومن بين هذه الصناديق نذكر منها:

¹ - مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 360.

² - عبد الغاني حسونة، النظام الجبائي البيئي بين الردع و التحفيز، المرجع السابق، ص 189.

³ - قانون رقم 01 - 19 مؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها ج.ر. 77. مؤرخة في 2001، 12، 15 .

⁴ - دليله ليطوش كريمه برني، النظام الجبائي البيئي في التشريع الجزائري، مجله المعيار، المجلد 25، عدد 59، سنة 2021، ص 539.

⁵ - قرميط جيلالي، المرجع السابق، ص 174 .

⁶ - ملاح حفصي، الضبط الإداري ودوره في إرساء مبادئ الحماية البيئية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، تخصص قانون البيئة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه الحاج لخضر باتنة 1 سنة 2020-2021، ص 151-152.

أولاً: الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث:

وقد تم انشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1992 ويتم تمويل هذا الصندوق عن طريق موارد الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة إلى جانب الغرامات والتعويضات والقروض¹.

يقوم الصندوق بمهمة تقديم الإعانات الموجهة للأنشطة التي تساهم في تحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات الخاصة لمبدأ الوقاية إلى جانب تمويل الأعمال المرتبطة بمراقبة الوضع البيئي بصورة عامة، والتلوث عند المصدر بصورة خاصة وكذلك تمويل العديد من المجالات: مثل دراسات البحث العلمي، مجال الإعلام والتوعية المرتبطة بالمسائل البيئية، الأنشطة المتعلقة بإزالة التلوث الصناعي وكذا الأنشطة المتعلقة بالمنشآت المشتركة لإزالة التلوث المنجز من قبل المتعاملين العموميين و الخواص².

ثانياً: الصندوق الوطني للتراث الثقافي:

بالرجوع الى المواد 82 إلى غاية المادة 87 من قانون حمايه التراث الثقافي³، اين نجد ان المشرع الجزائري نص على انشاء صندوق وطني لتمويل المالكون العموميين أو الخواص في عمليات الترميم والصيانة وحفظ الممتلكات الثقافية.

ثالثاً الصندوق الوطني للطاقات المتجددة:

والتي تتمثل هذه الطاقات في الكهربائية أو الحركية أو الحرارية الغازية والتي يتم الحصول عليها من محولات الإشعاعات الشمسية وقوه الرياح والحرارة الجوفية والنفايات العضوية والطاقة المائية والكتلة الحيوية⁴، وقد انشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2010، والغرض منه تمويل الأنشطة و المشاريع المسجلة في إطار تنميه الطاقات المتجددة والمشاركة⁵.

¹ - يوغرطة موساوي، دور الجباية البيئية في ترقية البيئة وحمايتها، شهادة الماجستير، شعبه القانون، فرع هيئات عمومية وحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه عبد الرحمن ميره، بجاية، السنة الجامعية 2015 - 2016، ص 32.

² - عبد الغني حسونه، الحماية القانونية في إطار التنمية المستدامة، أطروحة الدكتوراه، تخصص قانون الاعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه محمد خيدر بسكره، سنة 2012 - 2013، ص 93.

³ - انظر المواد من 82 إلى 87، من قانون رقم 98 - 04 مؤرخ في 15 يوليو سنة 1988 يتعلق بحماية التراث الثقافي) ج.ر 44 مؤرخة في 17.06.1998 (

⁴ - عبد الغني حسونه، المرجع السابق، ص 96.

⁵ - ليطوش دليله، برني كريمه، المرجع السابق، ص 539.

الفرع الثالث: التخفيضات الجبائية

ونقصد بها اخضاع دافعي الضرائب لمعدلات حجب اقل من المعدلات او عن طريق تخفيض القاعدة الخاضعة للضريبة مقابل التزامهم بشروط ومعايير معينه محدده ضمن قانون الاستثمار او عن طريق النظام الجبائي المتضمن في قوانين المالية السنوية¹.

ويمكن تصنيف التخفيضات الجبائية إلى:

أولاً: التخفيضات الجبائية الخاصة بالوعاء: هي إجراءات ضريبية تمنح تخفيض اجزاء الدخل من خلال الاستقطاعات التي يتم اجراؤها على العنصر الخاضع للضريبة،ويمكن الاستناد على هذه الاستقطاعات على النفقات الحقيقية أو جزافية وفق مبلغ يعينه التشريع الضريبي. وهذا ما يمنح للمكلف بتحقيق توفيراً ضريبياً ناتجاً عن التغيير التنازلي في معدل الضريبة من جهة وتقليص نسبه المدة الخاضعة للضريبة وذلك عندما يكون المعدل تصاعدياً او تناسبياً².

ثانياً: التخفيضات الضريبية بمعدلات محددة: ويعني ذلك اخضاع المكلف لنسب ضريبه اقل لأحد المعدلات العادية المستعملة في النظام الضريبي مثل المعدل المفروض على الارباح التي اعيد استثمارها بدل المعدل الطبيعي على ارباح الشركات³.

مما سبق وما وردناه في هذا المطلب نلاحظ ان المشرع الجزائري حاول منح بعض الامتيازات والتي ذكرناها في فروع هذا المطلب خاصة للمؤسسات الاستثمارية تشجيعاً لها وتحفيزاً على استخدام كل ما هو مفيد وصادق للبيئة وتجنب أو التقليل من حده التلوث ولكن تبقى اجراءات غير كافية لمحاربة التلوث ويتطلب تطوير هذه التحفيزات لتتماشى مع التطور السريع الحاصل في المجال خاصة الاقتصادي.

المطلب الثاني: تطبيقات النظام الجبائي التحفيزي

نتناول في هذا المطلب الموسوم بتطبيق النظام الجبائي التحفيزي الرسوم التحفيزية المتعلقة بعدم تخزين النفايات بالمواد الصناعية الخطرة أو العلاجية الطبية كما سوف نتطرق في الفرع الثاني الى النصوص والقوانين التي اقرها المشرع الجزائري فيما يخص بعض المجالات التي لها علاقة بالبيئة.

¹ - اسماء زينات، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجله اقتصاديات شمال افريقيا، العدد

17، السداسي الثاني، ص 114.

² - زهية لموشي، المرجع السابق، ص 09.

³ - زهية لموشي، المرجع نفسه، ص 09.

الفرع الأول: الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات

تهدف إلى تشجيع الأفراد والشركات على تقليل توليد النفايات وتحفيزهم على التخلص منها بشكل امن ويأخذ نوعين من الرسوم:

أولاً: الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخطرة:

جاء هذا الرسم في قانون المالية لسنة 2002 حيث يمهل المستقل مدة تقدر بثلاث سنوات من تاريخ إقرار الرسم لإنشاء التجهيزات للتخلص من النفايات وعائدات هذا الرسم يتم تخصيصها على الشكل التالي 10% لفائدة البلديات 15% لفائدة الخزينة العمومية 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزاله التلوث¹.

ويعتبر هذا الرسم مهما في التقليل من النفايات الخطيرة.

ثانياً: الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطه العلاج

تأسس هذا الرسم بموجب 204 من القانون المتضمن قانون المالية لعام 2002، ويخصص هذا الرسم ب 25% لفائدة البلديات 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث²، وهذا الرسم يمهل ثلاث سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية للتزويد بتجهيزات الترميم الملائمة أو حيازتها فقد انشئ هذا الرسم نظرا للحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بشكل غير سليم وغير صحي وهذا للتهرب من هذه الضرائب وكذا التقليل من التكلفة³.

الفرع الثاني: تحفيزات منصوص عليها في قوانين أخرى

نظرا لأهمية الحفاظ على البيئة، ونظرا لاعتبار موضوع البيئة من المواضيع المهمة في الوقت الحالي والذي اعتبر موضوع العصر الحالي، فقد اولى المشرع الجزائري اهتماما بالغا بهذا الموضوع وذلك من خلال سن قوانين في مجالات مختلفة تخص حماية البيئة.

¹ - السعيد زنات، المرجع السابق، ص 113-114.

² - سمية سبع، المرجع السابق، ص 173.

³ - بن عزه محمد، التشريع الجبائي ودوره في تحفيز المؤسسات والأشخاص على حماية البيئة من أشكال التلوث، دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، جامعه تلمسان، ص 60.

أولاً: التحفيز الجبائي: المنصوص عليه في قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة نص المشرع الجزائري على الحوافز الجبائية الخاصة بالنشاطات التنموية والتي تهدف إلى الحفاظ على البيئة ومواردها ضمن قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة¹.

وحسب المادة 76 من هذا القانون فقد اشارت الى انه يمكن ان يستفيد من حوافز ماليه وجمركيه المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتي تستورد معدات تهدف الى التخفيف من ظاهره الاحتباس والتقليل من كل انواع التلوث².

أما في المادة 77 من نفس القانون فقد جاء في مضمونها انه لكل شخص طبيعي او معنوي الحق في الاستفادة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة في حال ممارسته أنشطة ترقى بالبيئة³.

نلاحظ إن المشرع الجزائري من خلال سنه لقانون خاص بحماية البيئة والتنمية المستدامة حاول أن يمنح حيزا تشجيعيا سواء للأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين الذين يبذلون استعدادهم من خلال الأنشطة التي يقومون بها في حماية البيئة إلا انه و الملاحظ من استقراء هذه المواد، هناك غموض وعدم وضوح في إعطاء صورة أكثر للإجراءات التحفيزية.

التحفيز الجبائي المنصوص عليه في قانون حمايه الساحل وتثمينه:

بغيت العمل على توسيع المراكز الحضرية القائمة نحو مناطق بعيدة عن الساحل وبهدف تخفيف الضغط على الشريط الساحلي فقد سعت الدولة إلى منح تحفيزات للمنشآت المصنفة والتي يعد نشاطها مضرًا بالبيئة الساحلية بنقلها وتحويلها حيث اقر المشرع الجزائري على تخفيف من قيمة الضريبة المفروضة على أرباح الشركات فيما يخص أنشطتها التي تتعلق بإنتاج المواد والخدمات المقامة على مستوى ولايات الهضاب العليا: 15% لفائدة النشاطات الاقتصادية 20% لفائدة ولايات الجنوب وهذا لمدة أقصاه 5 سنوات⁴.

ومن جانب آخر فقد نص المادة 36 من قانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه على تأسيس تدابير تحفيزية وكذا جبائيه تقوم بالتشجيع على استخدام التكنولوجيات غير الملوثة⁵.

¹ - حسونة عبد الغاني، المرجع السابق، ص190.

² - أنظر المادة 76 من قانون رقم 10-03 السابق الذكر.

³ - أنظر المادة 77 من القانون نفسه.

⁴ - ملاح حفصي ، الضبط الاداري البيئي ودوره في ارساء مبادئ الحماية البيئية في الجزائر، المرجع السابق، ص151.

⁵ -انظر المادة 36 من قانون 02 02 المتعلق بحمايه الساحل وتثمينه المؤرخ في 5 فبراير سنة 2002، ج. ر. 10 مؤرخة في 12،02،2002 .

ثالثا: التحفيز الجبائي المنصوص عليه في ترقية الطاقات المتجددة

نصت المادة 15 من قانون ترقية الطاقات المتجددة على أن تستفيد أعمال ترقية البحث والتنمية واستعمال الطاقات المتجددة بصفه مكمله او بديلا عن الطاقات التقليدية من التحفيزات التي تحدد طبيعتها وقيمتها بموجب قانون المالية¹.

نلاحظ أن المشرع الجزائري من المادة السالفة الذكر يهدف إلى تشجيع مجال البحث والتنمية في قطاع الطاقات المتجددة وذلك تحفيزا على استبدال الطاقات التقليدية بالمتطورة التي تكون صديقة للبيئة.

المبحث الثالث: تقييم الجباية البيئية

تقييم الجباية البيئية يشمل تحليل تكاليفها وفوائدها على البيئة والمجتمع بما في ذلك تأثيراتها على الانبعاثات المضرة وتعزيز التكنولوجيات النظيفة وكذا استهلاك الموارد الطبيعية.

بحيث يهدف هذا التقييم الى تحديد ما اذا كانت هذه السياسات الضريبية البيئية فعالة في تحقيق أهداف حماية البيئة وتحفيز التنمية المستدامة.

المطلب الأول: إيجابيات وسلبيات فرض الجباية البيئية

يرى البعض بان الضرائب تسهم بشكل اساسي في الانقاص من درجة التلوث في حالة ما تم تطبيقها والعمل بها بالشكل المطلوب فيمكننا تبيان اهم ايجابياتها وكذا سلبياتها .

الفرع الأول: ايجابيات: تحقق هذه الأخيرة العديد من المزايا نذكرها كالتالي:

أولا: ضبط سلوكيات المستهلكين والمنتجين فحين تفرض الجباية البيئية، يقع على عاتق المكلفين بها القيام ثلاث خيارات، اما ايقاف انشطهم بشكل تام او الالتزام بتحمل عبئ نفقات أنشطتهم المضرة للبيئة أو القيام بنشاطاتهم دون إحداث أضرار بيئية بمعنى البحث عن حلول صديقه للبيئة.

ثانيا: مرونة أسلوب فرض الجباية البيئية مقارنة بالأساليب الأخرى ذلك لان تغيير التعليمات المتعلقة بالرقابة المباشرة للوقاية من التلوث البيئي تعتبر اصعب من كعملية تغيير معدل الضريبة ورفعها².

ثالثا: يعتبر فرض الجباية البيئية اقل تكلفه وأكثر كفاءة من وسائل الرقابة المباشرة حيث أثبتت العديد من الدراسات أن كفاءة فرض الجباية البيئية تأتي تباعا لتأثيراتها في عمله توجيه الأسباب الاقتصادية نحو

¹ - قانون رقم 04-09 مؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، (ج. ر 52 مؤرخة في 2004.08.18).

² - نعيمه زعرور اسماء حبشي، المرجع السابق، ص 47.

ما هو مراد اجتماعيا ويأتي ذلك من خلال إرغام المنشآت المتسببة في التلوث على ضم النفقات الخارجية ضمن نفقاتها الداخلية.

كما أن تكلفة فرض الجباية البيئية للوصول إلى المستوى المراد من نوعيه البيئة يعتبر قليل جدا مقارنة بالتكاليف الرقابة المباشرة¹.

رابعا: اصلاح ما افسده التلوث باستعمال إيرادات الضرائب البيئية فيمكن استخدامها لاختراع وابتكار المعدات والآلات السابقة للبيئة ومنح قروض دائمة للشركات المعتمدة على أساليب الطاقة البديلة وتمويل الدراسات والأبحاث التي تتعلق بالتكنولوجيات البيئية والتحفيز على إعادة تدوير النفايات البيئية وتثمينها².

الفرع الثاني : السلبيات : نظرا لما تمتاز به الجباية البيئية من مميزات إلا انها تعرضت لانتقادات ورفض من قبل المعارضون لها حيث دعموا رأيهم من خلال:

أولاً: عالميه المشاكل البيئية بحيث تقتضي إلى المساهمة الجماعية للدول على مواجهتها والتصدي لها ومعالجتها يقابلها في نفس الوقت اعتبار الجباية البيئية حقا من الحقوق السيادية التي تنفرد بها الدول وتقدرها بحسب قوانينها الخاصة.

ثانيا: منح الافراد الخاضعين لها ترخيص التلوث ذلك نظرا لقله تكلفه دفع الضريبة مقارنة باعتماد تقنيات حديثه للتحكم بالتلوث من طرف المكلفون بها³.

ثالثا: الجباية البيئية غير عادلة ومثال على ذلك الضريبة البسيطة المفروضة على الفحم في حين الضريبة الباهظة المفروضة على النفط غير ان من المفروض أن تكون هذه الأخيرة معروضة على الفحم باعتباره أكثر تلويث للبيئة مقارنة بالنفط.

رابعا: الآثار السلبية على الاقتصاد بحيث يعود فرض الجباية البيئية بآثار سلبية على درجه تنافس الصناعات مما يؤدي الى الحد من توسعها فيؤثر ذلك على الدخل القومي. فتعرف الجباية البيئية زيادة

¹- احمد فنيديس، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي، حوليات جامعه قالمه للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 18 ، جامعه 8 ماي 1945 ، قالمه، ديسمبر 2016 ، ص 162.

²- احمد فنيديس، المرجع نفسه، ص163.

³- نعيمه زعرور اسماء حبشي، المرجع السابق، ص ص: 47، 48.

في تكاليف الإنتاج التي تؤثر على التجارة والأسعار والقدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية والمبادلات الدولية¹.

المطلب الثاني: اثر الجباية البيئية

الجباية البيئية من أهدافها الأساسية الحفاظ على البيئة من أشكال التلوث والحفاظ على مواردها وكذا المساهمة في التنمية المستدامة وتحقيق المساهمة في التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول: اثر الجباية البيئية على المستوى الاقتصادي

كثيرا ما يرى إن الجباية البيئية مرتبطة بالجانب الاقتصادي من خلال الرسوم والضرائب المفروضة على المنتجات والسلع.

- والنمو الاقتصادي يتأثر بالضرائب البيئية بطريقه غير مباشره وذلك لان الجباية البيئية تفرض على المؤسسات الملوثة إجراء دراسة موجزه عند التأثير لمنحها تراخيص الاستغلال وذلك للتعرف على المخاطر المباشرة وغير المباشرة التي يتعرض لها الإنسان، وكذا الممتلكات والبيئة من نشاطات المؤسسة التي تقوم بها هنا لابد من السماح لدراسة المخاطر بتعديل التدابير الفنية لتقليل احتمالية وقوع الحوادث².

- الجباية البيئية قد ساهمت في التقليل من خطورة الانبعاثات التي تلوث البيئة مثال: خفض التلوث في مصانع الاسمنت أين قامت بتحديث عتادها المضاد للتلوث وتحسينه³.

- فرض ضريبه التلوث يؤدي الى ارتفاع قيمه الانتاج للصناعات كثيفة التلوث مما يؤدي الى انخفاض العرض لهذه الصناعات يؤدي ارتفاع اسعار منتجاتها بل وربما تزداد قيمه هذه المنتجات الى مستوى عدم وجود مواد مصنعه تسبب التلوث⁴.

¹- احمد فنيديس ، المرجع السابق، ص 164.

²- مراد مهدي، نصيرة يحيوي، الجباية البيئية شكل من أشكال تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد16 ، سنة2018، ص275.

³- جندلي وريدة، الجباية الخضراء كآلية لحماية البيئة من التلوث في ظل التشريع الجزائري بين التحفيز والردع، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد10، العدد، 02، سنة 2022، ص124.

⁴- مراد مهدي، نصيرة يحيوي، نصيرة يحيوي، المرجع السابق، ص269.

الفرع الثاني: اثر الجباية البيئية على المستوى الاجتماعي

تهدف الجباية البيئية في الحفاظ على البيئة واستدامتها للأجيال القادمة، وذلك من خلال تحسين ظروف المعيشة للسكان خاليه من التلوث ولكن الضرائب البيئية قد تقلل من فرص العمل في حاله عدم تكيف المصانع مع المعايير البيئية مما يتسبب في تكبدها خسائر ومن ثم اغلاقها مما سيؤدي الى البطالة¹. ومن بين أثار الجباية البيئية اجتماعيا²:

- إن السياسة الجبائية البيئية تؤدي إلى تقليل انبعاثات المحركات مما يعود ايجابا على صحة الانسان.
- السياسة الجبائية البيئية تركز على استعمال الصناعة الصديقة للبيئة والإنتاج النظيف بالإضافة إلى أنها تهدف إلى إقامة المناطق الصناعية تكون بعيدة عن تجمعات السكانية مما يؤدي إلى انخفاض التأثير السلبي للصناعة على صحة السكان.
- ان التخطيط جيد من خلال السياسة الجبائية البيئية يمكن من التخلص الآمن للنفايات وإعادة استخدامها يقي السكان من تنقل الامراض المعدية.
- إن الجباية البيئية لها اثر في تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعية بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة من خلال ترشيد في استعمال الموارد الطبيعية.
- ومن أثار السياسة الجبائية البيئية القضاء على الفقر والتقليل من حده المشاكل السكانية عن طريق الموازنة بين النمو الاجتماعي وكفاءه استخدام الموارد.

¹ - مراد مهدي، نصيرة يحيوي، المرجع السابق، ص276.

² - حديدي آدم، حمودة أم الخير، دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد13، سنة 2020، ص89.

خلاصة الفصل الثاني

ختاما للفصل الثاني نلاحظ ان المشرع الجزائري اعتمد على اسلوبين في محاوله منه للحفاظ على البيئة من التلويث لا سيما المؤسسات الاقتصادية التي تنتج نفايات خطيرة تهدد البيئة الإنسانية فقد اعتمد على الأسلوب الردعي محاوله منه على إخضاع المتسببين في التلوث والذين لا يملكون بيئة حسنة اتجاه البيئة في التعويض ومحاوله اصلاح الاضرار التي يسببونها بفرض غرامات مالية من ضرائب ورسوم على المنتجات الضارة أو ما ينتج عنها من نفايات خطرة.

إلى جانب الأسلوب الردعي فقد اتجه المشرع الجزائري الى التشجيع على استخدام امثل للمنتجات الصحية والمعدات الصديقة للبيئة من خلال حوافز وقد اقرها في قوانين منظمه لا سيما قانون 10-03 المتعلق بحمايه البيئة.

إلا انه ومن خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل تبقى هذه الاليات غير فعالة والقوانين التي سنت لها غير كافية في مثل المتسببين بالتلوث من التزامهم في المحافظة على البيئة وهذا راجع الى لجوء الملوثين الى طرق ملتوية من اجل التملص من هذه الغرامات المفروضة عليهم.

خاتمة

خاتمة:

ادى تدهور الوضع البيئي بتفاقم ظاهرة التلوث بمختلف اشكاله، الامر الذي ادى الى انتشار العديد من الامراض الخطيرة التي تهدد حياة الأفراد، وكذا الاستنزاف الغير العقلاني للموارد الطبيعية التي أثرت سلبا على استدامة البيئة لذلك وجب لزاما تطبيق بعض القوانين و الاجراءات التنظيمية في سبيل حماية البيئة واستدامتها للاجيال اللاحقة. حيث تهدف التشريعات الجزائرية الخاصة بالبيئة الى الحفاظ على هذه الاخيرة وحمايتها من التلوث اعتمادا على الجباية البيئية التي تلعب دورا مزدوجا في حماية البيئة من خلال اعتماد مبدأ الملوث الدافع، حيث تم فرض الرسوم والضرائب البيئية كوسيلة لردع الملوثين في حالة التسبب بتلويث البيئة ووسيلة وقائية ايضا من خلال السعي للتقليل من الملوثات عن طريق انشاء آليات صديقة للبيئة والحرص على التقليل من نسبة التلوث بدلا من دفع التعويضات والضرائب البيئية نتيجة الاضرار بالبيئة وكما يمكن القول ان المشرع الجزائري في اطار محاولته للموازنة بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية البيئة، ومع تزايد المشكلات البيئية الناتجة عن التلوث بكل انواعه تم اللجوء الى انتهاج سياسة ضريبية بيئية خاصة من اجل إستعمال عقلاني للموارد الطبيعية وتفعيل الجوانب المتعلقة بحماية البيئة حيث نلاحظ ان البطء والتراخي في تجسيد الجباية البيئية ساهم في تفشي التلوث واهمال الوسط البيئي ويظهر ذلك في وضع اكتمال الإطار القانوني للجباية البيئية فالتشريع المتعلق بالبيئة بدأ في الثمانينات، الا أنه لم يجسد ذلك إلا في مطلع التسعينات وفي سنة 1992 بالخصوص. وقد تمت مراجعة الاسعار الخاصة بالرسوم البيئية لم يتم مراجعتها الا في سنة 2000 وشرع في تنفيذها تنفيذها بصدور المنشور الوزاري سنة 2002.

ومن خلال ما تقدم نخلص الى جملة من الاستنتاجات نجملها في ما يلي:

النتائج:

- 1_ يعتبر النظام الجبائي أداة تتدخل بواسطتها الدولة في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية
- 2_ النظام الجبائي يعد بمثابة الاداة ذات الطابع الاقتصادي والمالي لمكافحة التلوث وحماية البيئة
- 3_ اغلب الرسوم البيئية لا تعتمد في تحديد قيمتها على معايير عقلانية اذ انها تقاس على اساس الكمية، الحجم، الوحدة، دون ان تأخذ بعين الاعتبار التكلفة او المصاريف البيئية للمنتوج
- 4_ يتميز النظام الجبائي البيئي الردعي في الجزائر بانخفاض معدلات فرض الضرائب والرسوم البيئية وعدم تحصيلها في الاوعية المخصصة لها
- 5_ تحويل نسبة كبيرة من عائدات الجباية البيئية إلى حسابات خاصة للخزينة لا تمت بصلة بحماية البيئة
- 6_ الضريبة هي احدى عناصر الجباية البيئية التي تشتمل على الضرائب و الرسوم البيئية التي

تقرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الملوئين للبيئة، فمن خلال فرض الضريبة البيئية يتم تضمين تكاليف الاضرار البيئية في السلع والخدمات التي يترتبها نشاط المنشأة

7_ نرى ان فرض الضريبة البيئية بإمكانه ان يساهم في تقديم حافز للمنشأة او المؤسسة الملوثة من

خلال تغيير وتعديل سلوكها البيئي نحو ابتكار اساليب و تقنيات للتقليل من درجة التلوث لحماية البيئة وعدم الاضرار بها ومن جهة أخرى للتخلص العبء الجبائي لتحقيق الربح

8_ تواجه الحماية البيئية تحديات مثل تحديد القيمة الدقيقة للتأثير البيئي وضمان تطبيق الضرائب بطريقة تحقق التوازن بين الحفاظ على البيئة ودعم الاقتصاد.

9_ التشريعات الجبائية البيئية مكرسة قانونا في الجزائر لكنها تحتاج إلى تفعيل في الممارسة الواقعية حتى تكون ناجعة في حماية البيئة.

10_ ان الجباية البيئية التحفيزية لها الاثر الايجابي على سلوكيات المؤسسات و قبولها ، على

عكس الجباية الردعية التي تحاول جل المؤسسات التهرب منها بكل الطرق

التوصيات:

1_ فرض ضرائب على الانبعاثات الكربونية لردع الشركات على تخفيف انبعاثاتها

2_ تقديم الحوافز المالية للشركات التي تستثمر في التكنولوجيا النظيفة المستدامة.

3_ فرض رسوم على المواد الضارة بالبيئة مثل البلاستيك و المواد الكيميائية الضارة.

4_ اعفاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من الضرائب البيئية لتخفيف الضغط عليها.

5_ توجيه ايرادات التحصيل البيئي نحو تمويل مشاريع حماية البيئة والتنمية المستدامة.

6_ نوصي بضرورة مراجعة وتحديث القوانين الجبائية بانتظام لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وضمان عدالة النظام الجبائي .

7_ نقترح تشجيع الامتثال الجبائي الطوعي من خلال تقديم حوافز الملتزمين بالقوانين الحبائية و تشديد العقوبات على المتهربين.

8_ لا بد من تعزيز الشفافية والشمولية في نظام الجباية لضمان عدالة التوزيع الجبائي و تحقيق العدالة الاجتماعية.

9_ تعزيز شفافية استخدام الإيرادات الجبائية لتمويل مشاريع بيئية مثل تطور الطاقة المتجددة وحماية النظم البيئية العشة.

10_ امكانية تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تبتكر تقنيات جديدة او تطبق ممارسات صديقة للبيئة مما يعزز الابتكار. والتطور نحو اقتصاد مستدام.



11_امكانية توجيه من عائدات الضرائب البيئية لدعم الفئات الضعيفة اقتصاديا في تحمل تكاليف التوجه نحو اقتصاد اكثر صحة بيئيا.

12_نقترح تفعيل القانون رقم 10/03 من خلال تشديد العقوبات على مرتكبي الجرائم البيئية عموما و التلوث البيئي على وجه الخصوص.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

الدراسات:

_ دستور الجمهورية الجزائرية الشعبية رقم 82 سنة 2020.

القوانين:

_ قانون رقم 04/98 المؤرخ في 15 يوليو 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي ج.ر، 44 المؤرخة في 1998/06/17

_ قانون رقم 02/02 المؤرخ في 02/02/2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه ج.ر، 10 مؤرخة في 2002/02/12

_ المادة 2 فقرة 13 من قانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة مؤرخ في 19 يوليو 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 43 مؤرخة في 20 يوليو، 2003، 9
_ قانون رقم 09/04 المؤرخ في 14/08/2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة ج.ر، 52 مؤرخة في 18/08/2004

_ دستور الجمهورية الجزائرية الشعبية رقم 82 سنة 2020

المراسيم التنفيذية:

_ المرسوم التنفيذي 138/06 مؤرخ في 15 افريل 2006، ينظم انبعاثات الغاز و الدخان والبخار والجزيئات السائلة او الصلبة في الجو وكذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها

المراجع:

الكتب

_ البطريق يونس احمد، النظم البيئية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003

_ الوادي محمود حسين، عزام زكرياء احمد، مبادئ المالية العامة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2007

_ بعلي محمد الصغير، ابو العلاء يسري، المالية العامة، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر

_ حامد نور الدين، اثر اصلاح النظام الضريبي، دار زهران للنشر والتوزيع، 2016

_ حميداني محمد، المسؤولية المدنية البيئية في التشريع الجزائري المقارن نحو مسؤولية بيئية وقائية، داؤ الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2017

_كافي مصطفى يوسف، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا
2004

_معيفي كمال، الضبط الاداري وحماية البيئة، دراسة تحليلية على ضوء التشريع الجزائري، دار للجامعة
الجديدة للنشر، الاسكندرية

المجلات:

_بلمرابط سمية، حدوم كمال، مبدأ الملوث الدافع كآلية لتعزيز الحماية عن اضرار التلوث البيئي، مجلة
الاجتهاد القضائي، مجلد 13، عدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021

_بن شنوف فيروز، اثر المبدأ الملوث يدفع على تطوير نظام المسؤولية المدنية، مجلة البحوث العلمية
في التشريعات البيئية، مجلد 5، عدد 2، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر

_بن عبيد ربيعة، فنيديس احمد، الرسوم البيئية الية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي،
مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، مجلد 9، عدد 1، مخبر الدراسات القانونية للبيئة، جامعة قلمة، 2022

_بن عزة محمد، التشريع الجبائي ودوره في تحفيز المؤسسات و الاشخاص على حماية البيئة من اشكال
التلوث، دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، جامعة تلمسان، الجزائر

_بن عزة محمد، حبيب عبد الرزاق، دور الجباية البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على
حماية البيئة من اشكال التلوث، دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر

-بن مهرة نسيمة، الجباية الايكولوجية كالية لحماية البيئة في الجزائر، مخبر البحث العلمي في
التشريعات حماية النظام البيئي، جامعة تيارت، الجزائر، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 3، المجلد 7، 2020

_جندي وريدة، الجباية الخضراء كالية لحماية البيئة من التلوث في ظل التشريع الجزائري بين التحفيز
والردع، مجلة القانون العقاري والبيئة المجلد 4، العدد 3، سنة 2022

-حديدي أم. حمودة ام الخير. دور الجباية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية
للاقتصاد والمالية، العدد 13، 2020

_حراق مصباح، نحو نظام جبائي بيئي جزائري فعال بالاعتماد على التطبيقات الدولية للجباية البيئية
،مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 10، عدد 1 مكرر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة،
الجزائر، 2020

_حساني حورية، سعداوي محمد الصغير، مبدأ الملوث الدافع كاساس للمسؤولية المدنية البيئية، مجلة
للدراستات القانونية المقارنة، مجلد 7، عدد 2، 2021

- _حسونة عبد الغني، النظام الجبائي البيئي بين الردع و التحفيز ،مجلة المفكر، عدد 13، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر
- _رغميت حنان، فعالية الجباية البيئية في التقليل من التلوث الحاصل في المدن الجزائرية،مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، عدد 12، جامعة البليدة 2،الجزائر
- _زيد المال صافية، معوقات التعويض عن الاضرار البيئية وفقا لاحكام المسؤولية المدنية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية،مجلة 16، العدد 4 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2021
- زينات أسماء ،دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 17،السداسي الثاني
- _عطوي وداد،مبدأ الملوث الدافع كآلية بعدية لحماية البيئة ،دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ،مجلد 4، عدد 2، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة ،2020
- _عماربي سناء ،الجباية البيئية الية لحماية البيئة ،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ،عدد 4، جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،الجزائر،2018
- _قرميظ جيلالي ،ولد عمر الطيب،النظام الجبائي لحماية البيئة في الجزائر ،المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ،مجلد 12، عدد 1، جامعة تيارت 4000تيارت،الجزائر،2021
- _قرميظ جيلالي ،ولد عمر الطيب،تكريس الجباية لحماية البيئة في ظل مبدأ الملوث الدافع، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ،مجلد 11، عدد 1، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر ،2021
- _لمليكشي حياة،الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة في القانون الجزائري ،مجلة الدراسات القانونية ،صنف ج، مجلد 7، عدد 2، جامعة يحي فارس ،المدية،الجزائر،2021
- لموشي زهية،الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الانتاجي بالجزائر . جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3المجلد6العدد 11، 2018
- ليطوش دليلة ،برني كريمة،النظام الجبائي في التشريع الجزائري ،مجلة العيار ،المجلد 25 ،العدد 59، 2021
- _مجاوي منصور،مبدأ الملوث الدافع ،المدلول الاقتصادي،والمفهوم القانوني،مجلد 34، عدد 1، جامعة يحي فارس، المدينة ،الجزائر، 2020
- _مسدور فارس،اهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الحماية البيئية ،مجلة الباحث،مجلد 7،العدد 7، 2010

- _مسعودي محمد، الجباية البيئية في الجزائر، الواقع والافاق، مجلة الحقيقة، عدد 23، جامعة ادرار الجزائر
- يحياوي نصيرة، مراد مهدي، الجباية البيئية شكل من اشكال تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد 16، 2018،
الرسائل الجامعية:
الاطروحات:
- _جيلالي قريمط، الوظيفة التنموية لمبدأ الملوث الدافع، اطروحة دكتوراه، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر 2021
2022
- _حفصي ملاح، الضبط الاداري البيئي ودوره في ارساء مبادئ الحماية البيئية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، تخصص ق البيئة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لحاج لخضر، باتنة 1 الجزائر، 2020_2021
- _زنات السعيد، دور الضرائب و الرسوم في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية، اطروحة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019_2020
- _دوبة سمية، الضريبة البيئية ومبدأ الملوث الدافع، اطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون جبائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قاصدي مرباح، 2018_2019
- _صياف عصام، اثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، في العلوم القانونية، تخصص ادارة محلية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة لحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2017_2018
- _طاهري الصديق، اثر النظام الضريبي للحد من التلوث البيئي في الجزائر، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015_2016
- _سبع سمية، محاولة اختبار فعالية الادوات الجبائية في حماية البيئة، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، فرع مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014_2015



-حسونة عبد الغاني ،الحماية القانونية في اطار التنمية المستدامة ،اطروحة الدكتوراه.تخصص قانون الاعمال،قسم الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013

ماجستير:

_حسين رشيد الجمل ألاء،مقترح لتطبيق الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي في فلسطين،اطروحة لنيل شهادة ماجستير في المنازعات الضريبية ،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية،نابلس ،فلسطين،2020

_قطار نور الدين،الحماية القانونية للبيئة في ظل التشريع الجبائي ،مذكرة ماجستير في قانون البيئة كلية الحقوق والعلوم السياسية ،محمد لمين دباغين،سطيف 2، 2016_2017

_موساوي يوغرطة ،دور الجباية البيئية في ترقية البيئة وحمايتها،ماجستير ،فرع هيئات عمومية وحوكمة ،شعبة القانون ،كلية الحقوق والعلوم السياسية.،جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية،سنة 2016

مذكرات الماستر:

بلخيري بحرية ، دور الجباية البيئية في مكافحة التلوث ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق،تخصص قانون اعمال،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2021

المواقع الالكترونية:

Hhttp://www.m fdgi.gov.dz



فهرس المحتويات:

صفحة	العنوان	رقم
	شكر وتقدير	1
	إهداء	2
2	مقدمة	3
	الفصل الأول: النظام القانوني للحماية البيئية	4
9	تمهيد	5
10	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحماية البيئية	6
10	المطلب الأول: مفهوم الحماية البيئية	7
10	الفرع الأول: تعريفها	8
11	الفرع الثاني: خصائصها	9
13	المطلب الثاني: أنواعها وأهدافها	10
13	الفرع الأول: أنواعها	11
13	الفرع الثاني: أهدافها	12
16	المبحث الثاني: هيكله النظام الجبائي البيئي	13
16	المطلب الأول: الضرائب	14
16	الفرع الأول: تعريف الضريبة	15
17	الفرع الثاني: وعاء الضريبة	16
19	المطلب الثاني: الرسوم	17
19	الفرع الأول: تعريف الرسم	18
20	الفرع الثاني، أهداف الرسوم البيئية	19
20	الفرع الثالث: أهمية الرسوم البيئية في تحقيق التنمية المستدامة	20
21	الفرع الرابع: شروط فرض الضرائب والرسوم البيئية	21



22	المبحث الثالث: أساس فرض الجباية البيئية	22
22	المطلب الأول: الجباية البيئية تعزيز لمبدأ الملوث الدافع	23
22	الفرع الأول: نشأة المبدأ	24
23	الفرع الثاني: تعريفه	25
24	الفرع الثالث: خصائصه	26
26	المطلب الثاني: وظائف مبدأ الملوث الدافع	27
26	1: الوظيفة الوقائية	28
26	2: الوظيفة العلاجية	29
28	خلاصة الفصل الأول	30
	الفصل الثاني: دور الجباية البيئية في تعزيز الحماية البيئية	31
30	تمهيد	32
30	المبحث الأول: الردع في النظام الجبائي البيئي	33
30	المطلب الأول: الرسوم على الانبعاثات الملوثة	34
30	الفرع الأول: الرسوم على الأنشطة الملوثة	35
32	الفرع الثاني: الرسوم على الانبعاثات الجوية	36
36	الفرع الثالث: الرسوم على النفايات المنزلية	37
37	المطلب الثاني: الرسوم على المنتجات	38
37	الفرع الأول: الرسوم على الاكياس البلاستيكية	39
37	الفرع الثاني: الرسوم على الاطارات المطاطية	40
38	المطلب الثالث: إتاوة استغلال المياه	41
38	الفرع الأول: اتاوة اقتصاد الماء	42
40	الفرع الثاني اتاوة المحافظة على جودة المياه	43



40	الفرع الثالث: اتاوة استغلال الموارد المائية	44
42	المبحث الثاني: التحفيز في النظام الجبائي البيئي	45
42	المطلب الأول: صور الحوافز الجبائية البيئية	46
42	الفرع الأول: نظام الاعفاء البيئي	47
43	الفرع الثاني: نظام الاعانات البيئية	48
43	الفرع الثالث : تخفيض الضرائب البيئية	49
46	المطلب الثاني : تطبيقات النظام الجبائي التحفيزي	50
46	الفرع الأول: الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات	51
47	الفرع الثاني: تحفيزات متعلقة بالقوانين الأخرى	52
48	المبحث الثالث: تقييم النظام الجبائي البيئي	53
49	المطلب الأول: إيجابيات وسلبيات الجباية البيئية	54
49	الفرع الأول: إيجابيات الجباية البيئية	55
49	الفرع الثاني: سلبيات الجباية البيئية	56
50	المطلب الثاني: أثر الجباية البيئية	57
50	الفرع الأول: أثر الجباية البيئية على المستوى الاقتصادي	58
51	الفرع الثاني: أثر الجباية البيئية على المستوى الاجتماعي	59
55	خاتمة	60
57	قائمة المصادر والمراجع	61

ملخص:

يعتبر التشريع الجبائي نظام مزدوج من خلال اليتين وقائي وردعي في نفس الوقت ،حيث يظهر الاول من خلال الحوافز الجبائية ذات البعد البيئي ،وذلك بمنح العديد من الاعفاءات والاعانات وكذا التخفيضات .بهدف التشجيع على تبني سياسة بيئية لحمايتها ،ومن جانب آخر تتجلى الطبيعة الرادعة للجبائية من خلال فرض الضرائب و الرسوم والغرامات على الملوثين الذين اضرروا بالبيئة.

الكلمات المفتاحية: الحماية القانونية – البيئة – التشريع الجبائي

Abstract:

The tax legislation is considered a dual system, combining both protective and deterrent measures simultaneously. The protective aspect is evident through environmental tax incentives, which include various exemptions, subsidies, and reductions. These are aimed at encouraging the adoption of environmental policies for its preservation. On the other hand, the deterrent nature of taxation is manifested through imposing taxes, fees, and fines on polluters who harm the environment.

Keywords: Legal protection - Environment - Tax legislation